



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم محاسبة وتمويل

بحث بعنوان

أثر جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها على كفاءة سوق فلسطين
للأوراق المالية
(دراسة تطبيقية)

إعداد الطالبة

إيمان حسن المدلل

إشراف الدكتور

علي عبد الله شاهين

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة
والتمويل

1431هـ - 2010م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
دَرَجَاتٍ "

سورة المجادلة آية (11)

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة مناقشة وتحليل أثر جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية- تطبيقية - ، حيث تم التطرق إلى مفهوم جودة المعلومات المحاسبية والخصائص التي تجعل هذه المعلومات جيدة ومفيدة، ومن ثم توضيح الدور الذي تلعبه تلك المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، وكذلك تم التطرق إلى الإفصاح العادل والكافي عن المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات المستثمرين وأسعار الأوراق المالية وحركة التداول في السوق، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم استخدام استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة، كما وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss) في تحليل البيانات وإختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن درجة الثقة بالمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم والتقارير المالية غير كافية لجذب المستثمرين، وأن درجة الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم والتقارير المالية للشركات المدرجة غير كافية لتعزيز كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، وأن إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية لا تتعامل بحيادية مع المعلومات ولا تعمل على حماية المستثمرين من التلاعب بالدرجة التي تمكنه من كسب ثقة المستثمرين، الأمر الذي ينعكس على أداء السوق.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة قيام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمراعاة توافر جميع خصائص جودة المعلومات المحاسبية عند إعداد تقاريرها المالية السنوية والمرحلية، والعمل على تحديث الإجراءات الرقابية والإدارية على كل من أداء الشركات المدرجة في السوق وأداء إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية.

Abstract

The study discusses and analysis the impact of the quality of accounting information and disclosure on the efficiency of the Palestine Securities Exchange market - An Empirical Study of Companies Listed on the Palestine Securities Exchange market, where it was addressed to the concept of quality of accounting information and the characteristics that make this information good and useful, and then it clarifies the role played by that the accounting information in raising the efficiency of the Palestine Securities Exchange market, and has also been addressed to the disclosure of fair and adequate for accounting information and its impact on the decisions of investors and stock prices and trading activity in the market.

An analytical descriptive method in the study has been used by collecting data from of primary and secondary sources where the use of a questionnaire was distributed to the community of study, It has been used a computer program (SPSS) to analyze the data collected and to test the hypotheses.

The study has found a set of results of which were the most important is that the confidence level of the accounting information that disclosed in the financial reports were not sufficient to encourage the investors to work in the Palestine Securities Exchange market. And that the management of Palestine Securities Exchange market does not deal impartially with the information and does not work to protect investors from manipulating the degree that would enables it to gain the confidence of investors and this is reflected in the volume of trading in the market.

Most importantly as recommended by the study the need for companies listed in the market into an account the availability and to have a quality of accounting information when preparing financial statements and reports of interim and annual financial reports in order to offer security to both the listed companies in the market and the management of the Palestine Securities Exchange market.

الإهداء

إلى الروح التي ما زلت أشعر بدفئها تمنيتها لي أعلى المراتب ...روح أبي الغالي رحمه الله.

إلى تلك الشمعة الدافئة والتي تحترق بكل رضى لتنير لنا الطريق ... أمي الغالية حفظها الله.

إلى من سار معي نحو الحلم خطوة بخطوة وساندني في كل لحظة زوجي الحبيب.

إلى الذين ضحوا معي على طول هذا المشوار ... أولادي الغوالي ريم وحذيفة وسارة.

إلى من لم يتركوني لوحدني بدعائهم وتشجيعهم ... إخوتي وأخواتي ..

لكم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع ..

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي أعانني على إتمام هذا الجهد المتواضع وقدرني على الوصول إلى هذه الدرجة العلمية ..

ولايسعدني وقد تم إنجاز هذه الرسالة إلا أن أنسب الفضل إلى أهله، فأتقدم إلى أستاذي ومشرفي

الدكتور/ علي عبدالله شاهين

الذي أكرمني بالاشراف على رسالتي والذي لم يتوانى يوماً عن مد يد المساعدة لي ، وقد كان له الفضل في إبراز هذا العمل ، فله جزيل الشكر وكل التقدير..

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور/ حمدي زعرب ، والدكتور/ ماهر درغام

لتفضلهم بقبول قراءة الرسالة ومناقشتها وإغنائها بمقترحاتهم القيمة..

كما أخص بالشكر رفيق عمري زوجي الحبيب المهندس/ معين نعيم نعيم ، والذي يدوم فضله معي يوماً بيوم ، لما يقدمه لي من دعم وتشجيع مستمر.

وأخيراً أتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساهم وقدم لي المساعدة لإتمام هذه الرسالة وأخص بالذكر ابن أختي عاصم مقداد.

فجزاكم الله عني كل خير

الباحثة

فهرس المحتويات

ت.....	ملخص الدراسة	1
ث.....	Abstract	1
ج.....	الإهداء	1
ح.....	شكر وتقدير	1
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
2.....	1.1 مقدمة الدراسة:	1.1
3.....	1.2 مشكلة الدراسة:	1.2
3.....	1.3 فرضيات البحث:	1.3
4.....	1.4 أهداف الدراسة:	1.4
4.....	1.5 أهمية الدراسة:	1.5
5.....	1.6 متغيرات الدراسة:	1.6
5.....	1.7 منهجية البحث:	1.7
6.....	1.8 الدراسات السابقة:	1.8
13.....	التعليق على الدراسات السابقة:	13
14.....	2. الفصل الثاني: مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية	2
15.....	مقدمة:	15
17.....	2.1 المبحث الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	2.1
17.....	تمهيد:	17
17.....	2.1.1 طبيعة المعلومات المحاسبية:	2.1.1
18.....	2.1.2 الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية:	2.1.2
19.....	2.1.3 الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية:	2.1.3
28.....	2.1.4 الموازنة بين الخصائص الكيفية:	2.1.4
28.....	2.1.5 قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب:	2.1.5
30.....	2.2 المبحث الثاني: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	2.2
30.....	2.2.1 مفهوم الإفصاح:	2.2.1

31	أهمية الإفصاح:	2.2.2
32	متطلبات الإفصاح:	2.2.3
33	مستويات الإفصاح:	2.2.4
34	أنواع الإفصاح:	2.2.5
35	العوامل المؤثرة على الإفصاح:	2.2.6
34	الفصل الثالث: سوق الأوراق المالية (دلالات ومؤشرات)	3
38	المبحث الأول: كفاءة سوق الأوراق المالية	3.1
38	تمهيد:	
38	تصنيف أسواق المال:	3.1.1
40	مفهوم كفاءة سوق المال:	3.1.2
42	خصائص السوق المالي الكفاء:	3.1.3
44	أنواع الكفاءة في أسواق الأوراق المالية:	3.1.4
46	مستويات كفاءة السوق المالي:	3.1.5
47	أسباب عدم كفاءة السوق المالي:	3.1.6
49	المبحث الثاني: سوق فلسطين للأوراق المالية (الواقع والمتطلبات)	3.2
49	تمهيد:	
50	نشأة سوق فلسطين للأوراق المالية وأغراضه:	3.2.1
52	أثر جودة المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية:	3.2.2
57	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية (الطريقة والإجراءات)	4
58	تمهيد:	
58	أسلوب الدراسة:	4.1
59	أداة الدراسة:	4.2
60	مجتمع وعينة الدراسة:	4.3
60	صدق الاستبيان:	4.4
68	الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:	4.5
69	الفصل الخامس: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	5
70	الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:	5.1
73	اختبار فرضيات الدراسة:	5.2

100	الفصل السادس: النتائج والتوصيات	6
101	نتائج الدراسة:	6.1
102	توصيات الدراسة:	6.2
103	الدراسات المستقبلية:	
104	المراجع	
109	الملاحق	

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.	درجات مقياس ليكرت	57
2.	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال	59
3.	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال	61
4.	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال	62
5.	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال	64
6.	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	66
7.	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	66
8.	طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة	67
9.	توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي	70
10.	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	71
11.	توزيع أفراد العينة (الشركات) حسب القطاع	72
12.	توزيع أفراد العينة (الشركات) حسب رأس المال	72
13.	المتوسط الحسابي وقيمة الإحتمال (sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الأول	74
14.	المتوسط الحسابي وقيمة الإحتمال (sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثاني	81
15.	المتوسط الحسابي وقيمة الإحتمال (sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثالث	85
16.	المتوسط الحسابي وقيمة الإحتمال (sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الرابع	93
17.	المتوسط الحسابي وقيمة الإحتمال (sig.) لجميع فقرات الإستبانة	101

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة:

إن المحافظة على استمرارية تطوير سوق الأوراق المالية وازدهارها وتطويرها لكي تكون قادرة على القيام بدورها الحقيقي في مجال تطوير وتدعيم الاقتصاد الوطني، يستلزم زيادة الجهود اللازمة في مجال توفير المعلومات المفيدة التي تتميز بالجودة لتحقيق كفاءة هذه الأسواق.

وإن تحقيق ذلك يوفر الحماية اللازمة للمستثمرين (مشتريين وبائعين) حيث يتوقف الأمر على السرعة التي تتوازن بها أسعار الأسهم كنتيجة للمعلومات التي تصل إلى سوق الأوراق المالية، مما يؤكد أهمية الدور الذي تلعبه جودة البيانات المتاحة في القوائم المالية لخدمة وتطوير الاستثمار في الأوراق المالية وتحقيق الأمان والاطمئنان للمستثمرين عند تعاملهم في هذه الأوراق المالية، وذلك على اعتبار أن القوائم المالية تمثل أحد أهم مصادر المعلومات التي تمكن المستثمرين من الحكم على الأوضاع المالية للمشروعات الاقتصادية التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية.

إن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية تلعب دوراً مهماً في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم من جهة وتحقيق التوازن بين العائد والمخاطر لهذه الأسهم من جهة أخرى، وبالتالي المساهمة في تحقيق كفاءة سوق رأس المال، الأمر ذلك يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تحقيق التوزيع الأمثل للموارد، فالمشروعات ذات الكفاءة العالية والعائد المرتفع تستطيع أن تحصل على الأموال اللازمة لتمويل عملياتها بتكاليف منخفضة بعكس المشروعات غير الناجحة فإنها ستجد صعوبة في تمويل عملياتها، هذا ولما كان سوق فلسطين للأوراق المالية من الأسواق الناشئة، فإن الأمر يتطلب من الشركات المدرجة فيه توفير قدر مناسب من المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية لضمان الشفافية وتحقيق الكفاءة في أدائه، لذلك تأتي هذه الدراسة في محاولة لاستكشاف أثر جودة المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالي في فلسطين.

1.2 مشكلة الدراسة:

بناءً على ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، ويتفرع منه الأسئلة التالية:

- ما أثر ملاءمة المعلومات المحاسبية المتوفرة على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية؟
- ما أثر الثقة في المعلومات المحاسبية على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية؟
- ما أثر الإفصاح الكافي والعاقل عن المعلومات المحاسبية على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية؟
- ما أثر أداء إدارة السوق على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية؟

1.3 فرضيات الدراسة:

- فرضية رئيسية: " تؤثر جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها تأثيراً ذو دلالة إحصائية على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية " .

ويتفرع منها التالي:

الفرضية الأولى:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وكفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية.

الفرضية الثانية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة في المعلومات المحاسبية وكفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية.

الفرضية الثالثة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الإفصاح الكافي والعاقل عن المعلومات المحاسبية وكفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية.

الفرضية الرابعة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية وتأثيره على كفاءة السوق.

1.4 أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق التالي:
- الوقوف على أثر جودة المعلومات المحاسبية على كفاءة سوق الأوراق المالية.
- بيان أهمية الدور الذي تلعبه جودة المعلومات المتاحة في القوائم المالية في رفع كفاءة وتطوير آليات العمل في سوق الأوراق المالية.
- التعرف على دور الإفصاح الكافي والعاقل عن المعلومات المحاسبية وأثره على قرارات المستثمرين في الموازنة بين العائد والمخاطر وأسعار الأسهم وحركة التداول في السوق.

1.5 أهمية الدراسة:

- تتمثل أهمية الدراسة في بيان أهمية المعلومات المحاسبية على حركة التداول وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، وتحليل مدى جودة المعلومات المحاسبية التي تنشرها الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وآثرها على كفاءة السوق.

1.6 متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة وهي:

- 1 -ملاءمة المعلومات ويتفرع منها:
 - القدرة على التنبؤ بالمستقبل
 - القدرة على التقييم الارتدادي
 - التوقيت الملائم
- 2 -الثقة في المعلومات ويتفرع منها:
 - الصدق في التعبير
 - الموضوعية (التثبت من المعلومات)
 - حيادية المعلومات
- 3 -الإفصاح الكافي والعادل

المتغيرات التابعة وهي:

- كفاءة السوق المالي ويتفرع منه:
- نشاط وحجم التداول في السوق (الكفاءة التشغيلية)
 - أسعار التبادل العادلة(الكفاءة التسعيرية)
 - ثقة المستثمرين الحاليين

1.7 منهج الدراسة:

إن الدراسة تعمل على تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (كفاءة السوق المالي) لذلك يعتبر المنهج الوصفي التحليلي مناسباً لموضوع البحث، حيث يتم جمع المعلومات من المصادر الثانوية والمتمثلة بالرجوع إلى النشرات والدوريات والأبحاث والكتب المنشورة في هذا المجال بالإضافة إلى استخدام شبكة الانترنت.

كما يتم جمع البيانات والمعلومات من خلال المصادر الأولية بعمل استبانة توزع على عينة الدراسة حيث يجري تحليلها واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

1.8 الدراسات السابقة:

1- دراسة الداعور وآخرون (2007) بعنوان " أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على

أسعار أسهم الوحدات الإقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية " .

استهدفت الدراسة قياس مدى تأثير تبني الإدارة الاستراتيجية إدارة المكاسب على أسعار الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني الوحدات الإقتصادية إدارة المكاسب له تأثير على أسعار الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، كما بينت الدراسة أيضاً أن إدارة الوحدات الإقتصادية قد تلجأ إلى إستراتيجية ادارة المكاسب بإتباع سياسات محاسبية لها تأثير على استقرار الدخل وذلك للعديد من الدوافع منها مصلحة الإدارة وتفاذي المصالح الضريبية وتفاذي التكاليف السياسية وتكاليف عقود الدين.

ومن أهم توصيات الدراسة العمل على إصدار قوانين جديدة تسمح بإدخال أدوات مالية إلى السوق لم تكن موجودة من قبل.

2- دراسة قيطيم وآخرون (2007) بعنوان " دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار " .

هدفت الدراسة إلى التعرف على البيانات والمعلومات والمعايير المتوفرة في الأسواق المالية لخدمة المستثمرين الحاليين والمرتقبين عند اتخاذهم قرار الاستثمار في الأوراق المالية، كما تم التعرف على مدى وعي المتعاملين في الأسواق المالية بأهمية المعلومات والبيانات المحاسبية والعوامل التي تؤثر في كفاءة السوق، وتحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات ومقارنتها مع تقارير الشركات في البلدان المتقدمة.

وكان من أهم نتائج الدراسة ضرورة تضمين التقارير على أرقام مقارنة لعدة سنوات بغرض زيادة كفاءة البيانات والمعلومات وملاءمتها لخدمة توقعات المستثمرين عن أداء الشركات مستقبلاً بالإضافة إلى أنه كلما تعددت التقارير وقصرت دورتها خلال السنة المالية احتوت معلومات أكثر واقعية وبالتالي تصبح أكثر ملاءمة لخدمة أهداف المستثمرين.

وكانت أهم توصيات الدراسة ضرورة إلزام الشركات بتغيير مراقب الحسابات الخارجي كل ثلاثة سنوات على الأكثر، وضرورة إلزامها بالإفصاح عن البيانات المالية وأي معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الاطمئنان لدى المساهمين على أموالهم.

3- دراسة نجم (2006) بعنوان " مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية " .

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية في استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المستثمر في سوق فلسطين للأوراق المالية يدرك أهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار، كما أن المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية كافية ويتم استخدامها في قرار الاستثمار وهناك معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر أيضاً على قرار الاستثمار، إلا أن هناك بعض المعوقات التي تحد من استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الاستثماري.

وكان من أهم توصيات الدراسة ما يلي :

- تعزيز إدراك المستثمرين وقناعتهم بأهمية استخدام المعلومات المحاسبية والاهتمام بوظيفة تحليل القوائم المالية وتحفيز المستثمرين على الالتحاق بالدورات التدريبية.
- نشر تقارير دورية ربع سنوية تساعد المستثمرين على ترشيد قرار الاستثمار وإصدار الضوابط المنظمة حول درجة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وإلزام الشركات بهذه التعليمات.

4- دراسة أبو نصار وآخرون(2005) بعنوان " أهمية تعليمات الإفصاح عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية " .

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والخاصة بالبيانات الدورية للشركات المساهمة العامة في الأردن، وذلك من وجهة نظر المدققين الخارجيين ومعدّي البيانات المالية والمستثمرين، وكان من أهم نتائج الدراسة أن تعليمات الإفصاح تساعد في تحسين عملية المقارنة لأداء الشركة سواء كانت المقارنة داخل الشركة أو مع الشركات المماثلة، وفي تحسين محتوى قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية والمعلومات

المتعلقة بالإدارة والسياسات والطرق المحاسبية والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، كما أنها تساهم في تحسن نوعية وحجم المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بشكل عام مما يساعد في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالاعتماد على هذه البيانات.

وأوصت الدراسة بضرورة التأكد من قيام الشركات المساهمة العامة بالالتزام الفعلي بالإفصاح عن البنود ذات الأهمية النسبية في تقاريرها السنوية.

5- دراسة خليل (2005) بعنوان " دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية " .

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي، بالإضافة إلى اختبار مدى الاتساق والتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل الشركات.

وقد تم إجراء تحليل كمي لنوعية التقارير والمعلومات التي تفصح عنها تلك الشركات والتي يعتمد عليها المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية في سوق عمان المالي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود تباين بين عدد من الشركات في جودة المعلومات المفصح عنها ونوعية التقارير المحاسبية المستخدمة، وأوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات الملائمة والكافية لترشيد قرارات الاستثمار في السوق فضلاً عن ضرورة اتساق وتجانس التقارير المحاسبية التي تنتج هذه المعلومات في هذه الشركات.

6- دراسة أبو حشيش (2003) بعنوان " دور المعلومات المحاسبية المنشورة في التنبؤ بأسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية " .
هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات المستقلة التي يفترض أن تؤثر على أسعار الأسهم في سوق عمان المالي، وقد اعتمدت الدراسة على النشرة الاقتصادية الشهرية التي تصدرها بورصة عمان للحصول على أسعار الأسهم من خلال اختيار 40 شركة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، وكانت نتائج البحث أن أهم المتغيرات التي يمكن للمستثمرين الاطلاع عليها قبل اتخاذ قرار باستثمار أموالهم هي:

- عائد السهم.
- القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.
- حقوق الملكية إلى إجمالي مصادر الأموال.
- الربح الموزع إلى الربح المحقق.
- صافي الربح إلى إجمالي الأصول.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام إدارة سوق الأوراق المالية بمطالبة الوحدات الاقتصادية المسجلة به بإعداد قوائمها المالية ونشرها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وتحديد القوائم المالية التي تنشر بحيث تتضمن قائمة التدفقات النقدية لما لها من أهمية كبيرة للمستثمر عند اتخاذ قراره بشراء أسهم جديدة، بالإضافة إلى إعداد ونشر موازنات تخطيطية عن الفترات المالية المقبلة لأن المستثمرين يهتمون بالأرباح المتوقعة، وضرورة الاعتماد على الأسعار الجارية عند تقييم الأصول والالتزامات، وضرورة تحديد تاريخ محدد يتم فيه نشر جميع القوائم المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية المسجلة في السوق، وإعداد قوائم مالية ربع سنوية لتساعد المستثمرين على تقييم أداء الوحدة الاقتصادية باستمرار خلال السنة.

7- دراسة هاتف وآخرون (2000) بعنوان "مدى فهم واستخدام المعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين الأفراد في سوق بغداد للأوراق المالية".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى فهم واستخدام المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية عند اتخاذ قرار الاستثمار في بيع وشراء أسهم الشركات المسجلة في سوق بغداد الاستثماري، وتم إعداد استبانته لاختبار مدى إدراك المستثمرين للمعلومات المحاسبية وكفايتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن المستثمرين الأفراد يقرؤون التقارير المالية عند اتخاذ قرارات بيع وشراء الأسهم حيث ينصب التركيز على حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية بدرجة كبيرة، وأنهم يستخدمون المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات بيع وشراء الأسهم حيث تؤثر خطط فتح الفروع الجديدة في قراراتهم بشكل كبير وكذلك تقارير مراقب الحسابات لاعتقادهم بأنها دليل على نجاح الشركة وتطورها، وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تطوير أساليب عرض المعلومات

المحاسبية وتوحيد هذه الأساليب للشركات المسجلة في السوق وإتاحتها لجميع من هم بحاجة إليها، والعمل على زيادة الاهتمام بحساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية، مع توفير أجواء الثقة بالتقارير المالية بالنظر إلى أهميتها بالنسبة للمستثمرين في قرارات البيع والشراء لأسهم الشركات المسجلة في السوق.

8- دراسة سامي (2000) بعنوان " نحو إطار مرجعي لتقويم جودة المعلومات المحاسبية ". هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم مناهج تقويم جودة المعلومات واستخلاص أوجه الضعف والقوة فيها والاستفادة منها عند صياغة الإطار المرجعي لتقويم جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى وضع إطار مرجعي يشتمل على المعايير الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية والتي تمثل الركيزة الرئيسية لاتخاذ القرارات، وكان من أهم نتائج الدراسة ضرورة توفر مجموعة من المعايير المرجعية التي يمكن تطبيقها على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي مما يمكن متخذي القرارات من الرجوع إليها بغرض تقويم جودة تلك المعلومات، ووجود تباين في تفسير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، كما أن هناك حاجة لوضع معايير لتقويم جودة المعلومات المحاسبية، تركز على مجموعة المعايير الرئيسية ويتفرع منها ثلاث مجموعات للمعايير الفرعية وهي (المعايير الزمنية والمعايير المادية والمعايير القيميّة).

وأوصت الدراسة بضرورة تنمية الوعي بأهمية مراعاة جودة نظم المعلومات المحاسبية مع ضرورة العناية بنوعية المعلومات الواجب توفيرها لمستخدميها.

9- دراسة خليل محمد (بدون تاريخ) بعنوان " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة فيها، ومحاولة صياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ووضع مجموعة من المعايير لتحقيق هذه الجودة.

وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها وجود ارتباط معنوي بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك وجود علاقة بين تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبين تنشيط حركة سوق الأوراق المالية للوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات.

وأوصت الدراسة بضرورة إجراء الربط بين النسب والمؤشرات المالية لأداء الوحدات الاقتصادية التي تطبق قواعد الحوكمة وأثرها على جودة المعلومات.

10- دراسة Iatridis George (2008) بعنوان "Accounting disclosure and firms' financial attributes"

تناولت الدراسة موضوع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في البيانات المالية للشركات في المملكة المتحدة، هدفت إلى تحليل الخصائص المالية للشركات التي تقدم إفصاحاً واسعاً للمعلومات المالية، والكشف عن الإفصاح حول التعرض للمخاطر، والتغيرات في السياسات المحاسبية، واستخدام المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية.

وأظهرت النتائج أن الشركات التي تميل إلى تقديم إفصاح كافي وشامل عن المعلومات المالية تحصل على أعلى تداول في سوق رأس المال، كما أنها الأعلى ربحية مقارنةً بالشركات الأخرى في السوق المالي.

وأوصت الدراسة بضرورة إعداد التقارير المالية وفق المعايير الدولية وذلك لغرض تعزيز جودة التقارير المالية وقابليتها للمقارنة وبالتالي تعزيز الثقة في التقارير المالية الصادرة مما يدعم المركز المالي للشركة.

11- دراسة Ping Yang Gao (2008) بعنوان "Accounting Disclosure, and Efficiency Market"

هدفت الدراسة إلى البحث في أهمية الإفصاح المحاسبي وأثره على كفاءة سوق الأوراق المالية، وأوضحت العلاقة بين نوعية المعلومات المنشورة وتكلفة رأس المال، وكذلك العلاقة بين الأرباح وأسعار الأسهم.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن الإفصاح المحاسبي يعزز من كفاءة سوق الأوراق المالية، وأن الإفصاح المحاسبي هو من أهم السمات التي تتميز به الشركات الحديثة والتي تحرص على زيادة حجم إستثماراتها وجذب المستثمرين، وكان أهم التوصيات : ضرورة توفر الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

12- دراسة Lambert Richard et al (2006) بعنوان

“Accounting Information, Disclosure, and the Cost of Capital”

هدفت الدراسة إلى إختبار نوعية المعلومات المحاسبية على تكلفة رأس المال وتم بناء نموذج CAMP للأوراق المالية التي لها تدفقات نقدية مترابطة وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير مباشر وتأثير غير مباشر على تكلفة رأس المال، فالتأثير المباشر يحدث عندما يكون الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذا جودة عالية مما يقلل التباين ما بين التدفقات المالية مقارنة مع الشركات الأخرى، والتأثير غير المباشر يحدث لأن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذا الجودة العالية يؤثر على القرارات الحقيقية للشركة والذي من المحتمل أن يغير التدفقات النقدية المستقبلية للشركة والتي ستكون مغايرة للتدفقات النقدية في السوق ككل. وأوصت الدراسة بزيادة جودة المعلومات المحاسبية فهي تقود إلى نقص في تكلفة رأس المال، وضرورة الإفصاح العادل والكافي مما يؤدي إلى تخفيض علاوة مخاطرة السوق.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يتبين أنها ركزت على مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية ومدى فهم وإدراك المستثمرين لأهمية تلك المعلومات وبعضها تناول كيفية الإستفادة من حوكمة الشركات لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وإعادة الثقة فيها، كما تناول بعضها أهمية مراعاة متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة سوق الأوراق المالية ومدى إلتزام الشركات المدرجة في السوق بالإفصاح عن تلك المعلومات.

وقد تميزت هذه الدراسة عن غيرها في أنها تتناول بالتحليل والمناقشة خصائص جودة المعلومات المحاسبية التي تنشرها الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وبيان أهمية دورها في رفع كفاءة السوق والتعرف أيضا على كفاية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وبيان أثرها على كل من قرارات المستثمرين وأسعار الأسهم وحركة التداول في سوق فلسطين للأوراق المالية.

الفصل الثاني

مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية

مقدمة:

لما كانت مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية تتناول الخصائص التي تتسم بها تلك المعلومات والقواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية تلك المعلومات، وبالتالي فإن تحديد هذه الخصائص يساهم في مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية ، كما يساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر منها ضروريا وما لا يعتبر كذلك، إن تقييم فائدة المعلومات المحاسبية يتوقف على تحقيق أهداف القوائم المالية وقدرتها على توفير معلومات محاسبية موضوعية وفي الوقت المناسب وبصورة مستمرة وعلى مدار السنة لمستخدمي القوائم المالية خاصة المتعاملين في سوق الأوراق المالية وجهات الرقابة الرسمية مثل هيئة سوق المال والبنك المركزي وذلك حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من الوقوف على مدى تقدم المشروع باستمرار وتقييم أداء ادارته بصفة مستمرة(عبد الوهاب وآخرون، 2007، ص 173).

وبالتالي فإن توفير هذه المعلومات على فترات متقاربة يساعد المستثمرين على تخفيض درجة عدم التأكد عند التنبؤ بالأرباح المتوقعة وعائد السهم بالإضافة إلى امكانية الاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ قرارات الاستثمار والإلتئمان.

وتتحدد جودة تلك المعلومات بمدى امكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع إستعمالها في المستقبل وكفاءة فعالية القرارات المتخذة بناءً على تلك المعلومات.

لذا فإن اعتماد أسلوب أو منهج علمي سليم للحصول على هذه المعلومات وتنظيم عملية استخدامها يعد من أولى وأهم واجبات الإدارة الحديثة لترشيد قراراتها خاصة عندما تواجه هذه الإدارة كماً هائلاً من البيانات والمعلومات عن شتى مجالات العمل اليومي، لذا فإن تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في إتخاذ القرارات يعد أمراً ضرورياً لفهم طبيعة ونوعية المعلومات المطلوبة وهو ما يتم تناوله في المباحث التالية.

2.1 المبحث الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

2.1.1 طبيعة المعلومات المحاسبية

2.1.2 الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية

2.1.3 الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

2.1.4 الموازنة بين الخصائص الكيفية

2.1.5 قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب

2.2 المبحث الثاني: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

2.2.1 مفهوم الإفصاح

2.2.2 أهمية الإفصاح

2.2.3 متطلبات الإفصاح

2.2.4 مستويات الإفصاح

2.2.5 أنواع الإفصاح

2.2.6 العوامل المؤثرة على الإفصاح

المبحث الأول

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تمهيد:

يساهم تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقييم مستوى جودة تلك المعلومات، فقد عرفت جودة المعلومات بأنها "هي المعلومات الموائمة الذكية التي يتم إعدادها للوفاء بحاجة مستخدميها وتلبية تلك الاحتياجات ووضعها وفقاً لمعايير محددة مسبقاً (سامي، 2000، ص444).

كما وعرفت بأنها تلك الخصائص الرئيسية التي تجعل من المعلومات المحاسبية سلعة مرغوب بها من قبل كافة الأطراف التي تستخدم تلك المعلومات (FASB,2003,p20)، وتهدف إلى مساعدة الإدارة في إعداد القوائم المالية والإفصاح عن مكوناتها بطريقة تحقق رغبات مستخدمي تلك القوائم المالية، والتعرف على ماهية المعلومات المحاسبية ومستخدميها، لذلك يتم التعرض بالتحليل والمناقشة إلى تلك الخصائص كما يلي:

2.1.1 طبيعة المعلومات المحاسبية:

تمثل المعلومات المحاسبية النتائج التي يتم الحصول عليها من عملية معالجة البيانات بعد أن يتم إدخالها إلى نظام المعلومات، وتخضع لعدة عمليات معالجة مثل التوبيب والتحليل والتلخيص والعرض في تقارير تتناسب وغرض الاستخدام الذي طلبت من أجله وفي الوقت المناسب.

وتكون المعلومات المحاسبية كمية كالقوائم المالية مثل: قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الأرباح والخسائر وقائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، إلى جانب تقارير الأداء عن التنفيذ الفعلي للموازنات التقديرية والتي توفر معلومات مسترجعة عن الأداء الفعلي للأعمال والأنشطة (جمعة وآخرون، 2003، ص8).

وتعتبر تلك المعلومات مفيدة إذا ما كانت ملائمة لمتطلبات وحاجات مستخدميها سواء لأغراض صنع القرار أو تحسينه، وكقاعدة عامة فإن اتخاذ القرار يتأثر بكمية ونوعية المعلومات المتاحة ومدى جودتها، إلا أن المعلومات الزائدة عن الحد المطلوب تؤدي إلى رفع التكاليف بغرض العمل على تصميم النظام الملائم الذي يكون أكثر فعالية في خدمة المستخدمين (Romney et al ,2005,p5).

2.1.2 الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية:

هناك العديد من الطوائف المستخدمة للمعلومات المالية أهمها ما يلي: (العيسى، 2003، ص 27)

أ. **المستثمرون:** وهم ملاك المشروع وهم الأكثر اهتماماً بالمعلومات المحاسبية بحكم أنهم أصحاب رأس المال ويهتم الملاك بالمخاطر الضمنية والعائد المحقق من الاستثمار ويحتاج هؤلاء إلى معلومات كافية تساعدهم على تقرير ما إذا كانوا يقبلون على شراء الأسهم أو الاحتفاظ بها أو بيعها، ويهتم المساهمون أيضاً بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم مدى قدرة المنشأة على توزيع الأرباح بشكل مستمر.

ب. **الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة بربحية المنشأة ومدى استقرارها كما يهتم أيضاً بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم مدى قدرة المنشأة على توفير المكافآت والمنافع التقاعدية وكذلك فرص التوظيف.

ج. **المقرضون:** ينحصر اهتمام المقرضين في المعلومات التي تمكنهم من تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد الخاصة بها سوف يتم سدادها عند استحقاقها.

د. **مكاتب الاستشارات المالية:** تقوم هذه المكاتب بتحليل التقارير المالية التي تنشرها الشركات المساهمة حيث تعد هذه التقارير كمصدر للمعلومات واستخراج الأرقام والمؤشرات المالية المختلفة والتي تستخدم لتصنيف هذه الشركات إلى درجات حسب درجة الربح ودرجة المخاطرة، ولذلك يكون الشخص طالب الاستشارة قادراً على اتخاذ قراره بثقة وأمانة.

هـ. **الإدارة:** الإدارة مسؤولة عن اتخاذ قرارات الشراء وقرارات التمويل وهي مسؤولة أيضاً عن تخطيط وظيفة الإنتاج والبيع ورسم سياسات الأسعار والتوزيع والأسواق وحتى تستطيع الإدارة

بناء خططها وسياستها على أسس علمية سليمة تعتمد على المعلومات التي يوفرها لها النظام المحاسبي على شكل تقارير أو قوائم تكاليف أو ميزانيات تقديرية.

و. **الموردون والدائنون التجاريون:** وهم يهتمون بالمعلومات التي تبين لهم سيولة المنشأة وربحيتها.

ز. **العملاء:** يهتم هؤلاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة خصوصاً عندما تربطهم بالمنشأة معاملات طويلة الأجل، أو عندما يكونون في وضع يعتمدون فيه اعتماداً كبيراً على تلك المنشأة.

ح. **الحكومات ومؤسساتها:** تهتم الحكومات ومؤسساتها في تخصيص الموارد وبالتالي بأنشطة المنشأة وهي تتطلب أيضاً معلومات لتمكينها من الرقابة على أنشطة المنشآت ومن ثم تحديد السياسات الضريبية كأساس لإعداد حسابات الدخل القومي والإحصائيات الأخرى المماثلة.

ط. **الجمهور:** تؤثر المنشآت على الأفراد بطرق مختلفة فمثلاً قد تساهم المنشأة مساهمة جوهرية في الاقتصاد المحلي من عدة زوايا كتوفير فرص العمل والتعامل مع الموردين المحليين، وقد تساعد البيانات المالية لجمهور عن طريق توفير معلومات عن اتجاهات نشاط المنشأة والتطورات الحديثة في أنشطتها(حماد، 2005، ص84).

2.1.3 الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية:

هناك العديد من المحاولات التي بذلت لتحديد الخصائص التي تتسم بها جودة المعلومات المحاسبية، ومن بين هذه الدراسات هي الدراسة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة المالية، حيث تم وضع خصائص لتقويم جودة المعلومات المحاسبية حددت في مجموعتين رئيسيتين ومجموعة فرعية على النحو التالي:(FASB,2003,p20)

المجموعة الأساسية الأولى تتعلق بالملاءمة وترتبط بها الصفات التالية:

- حداثة المعلومات المحاسبية (التوقيت الملائم)

- التغذية العكسية للمعلومات المحاسبية

- القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية

والمجموعة الأساسية الثانية تختص بالمصادقية (الثقة) وتعتمد على :

- صدق التعبير

- الحيادية

- إمكانية التحقق

والمجموعة الفرعية تتكون من :

- القابلية للمقارنة

- الثبات في التطبيق

وبناءً على ما سبق يمكن تحديد خصائص المعلومات المحاسبية:

الخاصية الأولى: ملاءمة المعلومات المحاسبية

وتعني هذه الخاصية أن المعلومات يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أي يكون لها (قيمة تنبؤية) أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم أي أن لها قيمة استرجاعية ملائمة أو ما يسمى بالتغذية الراجعة (الفداغ، 2002، ص53).

هذا وتشير خاصية الملاءمة أيضاً "بأنها الحالة التي تكون عليها المعلومات المحاسبية قابلة للفهم من قبل المستخدمين لها، وذات قيمة تساعد على التنبؤ والتقييم، وحديثة مقدمة في الوقت المناسب، وذات تكلفة مقبولة ومن ثم تؤثر تأثيراً مباشراً في طبيعة القرار المتخذ استناداً إليها" (الناغي، 2002، ص104).

وترتبط المعلومات بالاستخدام الخاص الذي أعدت من أجله، فإذا كانت المعلومات غير ملائمة للقرار المعين فإنها لن تكون مفيدة حتى لو توافرت كافة الخصائص الأخرى، ويعد الهدف من هذه الخاصية هو اختيار طرق القياس والإفصاح التي تساعد الأفراد الذين يعتمدون على القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم الرشيدة، كما قد تعمل هذه المعلومات المالية على احداث اختلاف في قرار

مستخدمي المعلومات نتيجة تأثر القرار بالمعلومات وفي هذه الحالة يكون القرار مبني على أساس سليم.

وهناك درجات مختلفة لملاءمة المعلومات لأغراض متعددة، ويكون دور المحاسبة هنا هو توفير المعلومات الأكثر ملاءمة للاستخدام المعين ، فالمعلومات الملائمة تساعد متخذي القرارات على التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل أو تساعد على تأكيد أو تصحيح التنبؤات السابقة، فعلى سبيل المثال تصدر الشركات تقارير مالية ربع سنوية عن نتيجة العمليات والمركز المالي، وتوفر هذه التقارير معلومات ملائمة يمكن أن تشكل أساساً جيداً للاعتماد عليه في التنبؤ، كما أنها تساعد في الوقت نفسه على تقييم انجاز الوحدة الاقتصادية عن فترة ماضية(أبو المكارم، 2004، ص31).

وبناءً على ماسبق تبين أن هناك ثلاث خصائص يجب توفرها لكي تتحقق ملاءمة المعلومات المحاسبية هي:

أ. خاصية التغذية العكسية:

ويقصد بالتغذية العكسية استخدام المعلومات في جميع الأحوال بحيث تكون صالحة لتقييم الأعمال الماضية أو تأكيد وتصحيح التوقعات المستقبلية بشأن تلك الأعمال(الدهراوي، 2001، ص38).

وهي خاصية تمكن مستخدميها القدرة على إعادة التقييم من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات (المخرجات) وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار(مبارك وآخرون، 2009، ص4).

لذا يمكن القول أن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم النتائج السابقة.

ب. خاصية القدرة التنبؤية:

وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات المحاسبية لها قدرة تنبؤية تساعد متخذي القرارات بتوقع نتائج في المستقبل(المجمع العربي، 2001، ص89).

وعادة ما تقدم المعلومات الملائمة تغذية عكسية وقدرة تنبؤية في نفس الوقت، لأن المعرفة الخاصة بالأنشطة والآثار السابقة تؤدي إلى تحسين قدرة متخذ القرارات على توقع النتائج الخاصة بالأعمال المماثلة المستقبلية.

ج. خاصية التوقيت الملائم:

ويقصد بالتوقيت الملائم تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات المحاسبية لمستخدميها عندما يحتاجون إليها لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها أو عندما تتوفر لفترة طويلة ولا تكون هناك حاجة لاستخدامها، وبالتالي تفقد فعاليتها(ملاءمتها) وبالتالي لتحقيق هذه الخاصية فإن القوائم المالية يجب أن تعد وترسل للمستخدمين قبل اتخاذهم للقرارات بوقت كافي وقبل أن تفقد مقدرتها في التأثير في إتجاه القرار(حماد، 2006، ص50).

هذا وتتحدد خاصية التوقيت الملائم وفقاً لما يلي:

أ - دورية القوائم المالية بمعنى طول أقصر فترة تعد عنها القوائم المالية، فقد تكون هذه الفترة طويلة نسبياً، وبالتالي يمكن إتاحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في مواعيد دورية متباعدة، أو تكون هذه الفترة قصيرة نسبياً، وبالتالي يمكن إتاحة هذه المعلومات في مواعيد دورية متقاربة، غير أنه إذا كانت الفترة الزمنية قصيرة بشكل ملحوظ فإن المعلومات التي تشملها قائمة الدخل قد تتأثر إلى درجة كبيرة بالتغيرات الموسمية أو العشوائية التي تتأثر بها أنشطة المنشأة إلى الحد الذي قد تصبح فيه المعلومات مضللة أو غير جديرة بالوقت الذي تستغرقه دراستها، أما إذا كانت الفترة الزمنية طويلة بشكل ملحوظ فإن على من يستخدم هذه المعلومات أن ينتظر طويلاً قبل أن يتمكن من الحصول عليها، وحينئذ قد يتعذر الاستفادة منها في تقييم محصلة البدائل التي تواجهه.

ب - المدة التي تنقضي بين نهاية الفترة الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية وبين تاريخ إصدار تلك التقارير وإتاحتها للتداول، إذ أنه كلما كان الفارق الزمني طويلاً كلما قلت منفعة المعلومات المالية التي تشملها تلك القوائم.

ويتضح مما تقدم أن تحديد الفترة الزمنية المثلى التي تعد عنها القوائم المالية، والحد الأدنى للفجوة الزمنية التي تفصل بين تلك الفترة وتاريخ إصدار القوائم المالية يعتبران من المعايير الهامة لمنفعة المعلومات المحاسبية، خاصة أن هذه المعلومات سوف تؤثر في تحقيق السعر الكفاء (المناسب) للأوراق المالية.

الخاصية الثانية : الثقة في المعلومات المحاسبية

يقصد بالثقة أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية الهامة ومن التحيز، من ثم فإن مستخدم المعلومات المحاسبية يصبح واثقاً منها ويستطيع الاعتماد عليها (الحجاوي وآخرون، 2007، ص50).

ولا تعني الثقة الدقة المطلقة، فمن الواضح أن هناك درجات للثقة فالمعلومات المبنية على الحكم الشخصي تتضمن تقديرات لا تكون دقيقة ومع ذلك يجب توفر الحد الأدنى لصحة المعلومات وصدق تمثيلها حتى تكون موثوق بها، فالهدف هو تقديم المعلومات التي يثق فيها المستخدمون (المجمع العربي، 2001، ص88) ولتحقيق هذا الهدف فإن المعلومات يجب أن تحتوى على مواصفات مكونة لخاصية الثقة وهي:

أ. الصدق في التعبير:

حتى تكون المعلومات موثقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تمثلها أو المتوقع أن تعبر عنها، بمعنى تطابق طبيعة العملية المالية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها، فمثلاً إذا كانت الديون المتوقع عدم تحصيلها تقدر بمبلغ 15000 دينار ولكن المحاسب اكتفى بالاحتياط بمبلغ 5000 دينار إذا المعلومة الأخيرة التي تم اعتمادها ليست صادقة في تمثيل الظاهرة (حنان وآخرون، 2004، ص53).

وكلما كانت المعلومات تمثل الظاهرة بأمانة وصدق في التعبير عن الجوهر والمضمون بشكل صحيح كلما إزداد الإعتماد علي هذه المعلومات في إتخاذ القرار.

ب. الموضوعية (التثبيت من المعلومات):

تعني خاصية الموضوعية بأن المعلومات المالية التي يمكن التحقق منها يمكن الوصول إلى مثيلاتها بواسطة مقاييس مستقلة وباستخدام نفس طرق القياس فمثلاً النقدية المحصلة وكذلك المدفوعات النقدية يمكن تأييدها بواسطة الإيصالات والمستندات، كما أن مشتريات البضاعة والمبيعات يمكن تأييدها بواسطة أدلة يمكن التحقق منها، كما نجد أن هناك بعض القياسات المحاسبية التي يكون تحديدها عرضة للتقدير الشخصي كما في حالة تقديرات العمر الإنتاجي (الدهراوي، 2001، ص39).

ويختلف مفهوم الموضوعية باختلاف الأغراض التي تهدف المعلومات المحاسبية إلى تحقيقها فقد يقوم المحاسب بالقياس استناداً إلى التكلفة التاريخية انسجاماً مع الأعراف والمبادئ المحاسبية، ولكن هذا القياس قد يصبح مضللاً إذا كانت المعلومات ستقدم للمساهمين والمقرضين بغية إتخاذ القرارات (لطي، 2006، ص272).

ويتضح مما سبق أن خاصية الموضوعية ودرجة الثقة بالمعلومات المحاسبية ترتبط ارتباطاً كبيراً بخاصية ملاءمة تلك المعلومات لمستخدميها حيث أن الإختيار من بين طرق القياس المحاسبي تركز على مدى ملاءمتها لحاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

ج. حيادية المعلومات:

وتعني الحيادية عدم التحيز، ويتضمن ذلك إختيار بدائل محاسبية محايدة خالية من التحيز، فالمعلومات التي تحتويها القوائم المالية يجب أن تكون محايدة، وتوجه تلك المعلومات المحاسبية التي تتصف بالحيادية للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدم هذه المعلومات، دون افتراضات مسبقة عن إحتياجات أية مجموعة معينة بالذات إلى تلك المعلومات (FASB,2003,p22).

هذا ويعتبر مبدأ الحيادية ضرورياً لتحقيق العدالة وهو مرتبط بخاصية الثقة في المقاييس المحاسبية وحتى تكون المعلومات المحاسبية تتصف بالحيادية فإنها يجب أن تظهر النشاط الاقتصادي بدرجة صادقة بحيث لا تؤثر على سلوك الأفراد في اتجاه معين (الدهراوي، 2001، ص39).

ويلاحظ في هذا الصدد أن خاصية الحيادية تتسجم مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة بحكم طبيعتها معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها، وتضع خاصية حيادية المعلومات واجباً على عاتق المسؤولين عن إعداد القوائم المالية والإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة الوثيقة بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدموها وتحقيق أمانة تلك المعلومات.

وخلاصة القول، فإن خاصية الثقة بالمعلومات وإمكان الاعتماد عليها تعني أن أساليب القياس والإفصاح التي تم اختيارها لاستخراج النتائج وعرضها تعتبر أساليب مناسبة للظروف التي تحيط بها، وأن تطبيق هذه الأساليب قد تم بكيفية تسمح لأشخاص آخرين مستقلين ممن قاموا بتطبيقها في المرة الأولى بإعادة استخدامها للثبوت من تلك النتائج، كما تعني هذه الخاصية أن المعلومات التي تم تقديمها تعتبر تصويراً دقيقاً لجوهر الأحداث التي تنطوي عليها، دون أن يعتريها تحريف أو تشوبها أخطاء ذات أهمية، وخلوها من التحيز.

الخاصية الثالثة: القابلية للمقارنة

القابلية للمقارنة صفة تزيد من فائدة المعلومات المحاسبية وهي تعني إمكانية مقارنة المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية مع المنشآت المماثلة أو مع مقارنة نفس المعلومات لنفس الشركة خلال فترات مختلفة من أجل تحديد التغيرات في الأداء وفي المركز المالي للمنشأة(مرعي، 2006، ص191).

وعليه فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت.

هذا كما أن تطبيق معايير الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد على تحقيق القابلية للمقارنة، علماً بأن تطبيق مبدأ الثبات في استخدام السياسات والإجراءات المحاسبية من فترة إلى أخرى سيكون له أثراً كبيراً في زيادة كفاءة خاصية قابلية المقارنة وتقديم معلومات مفيدة.

هذا ويؤدي تطبيق خاصية المقارنة إلى تمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة، وتتشأ أوجه التشابه والاختلاف نتيجة تشابه أو اختلاف الظروف والأحداث التي تتأثر بها المنشآت المختلفة أو الظروف التي تتأثر بها نفس المنشأة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة.

ولهذه الخاصية جانبان فيما يتعلق بمنفعة المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية وهما: (المجمع العربي، 2001، ص90)

أ- إمكان المقارنة بين نتائج الفترات المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية ويعني ذلك أن تقوم الشركة بإصدار تقارير لفترتين متتاليتين والمقارنة بينهما.

ب- إمكان المقارنة بين الوحدات المحاسبية المختلفة وخاصة تلك الوحدات ذات الأنشطة المماثلة.

الخاصية الرابعة: الأهمية النسبية

يشير مصطلح الأهمية النسبية إلى أن حذف أو عرض المعلومات المحاسبية في ضوء الظروف المحيطة تجعل من المحتمل اختلاف الحكم الشخصي نتيجة لذلك (الفداغ، 2002، ص74).

وتعد المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان لها تأثير في اتجاه القرار المتخذ وإذا لم تعرض المعلومات حسب أهميتها النسبية فإنه سيتم الخلط بين المعلومات المهمة وغير المهمة مما يؤدي إلى إرباك مستخدم المعلومات المحاسبية وكذلك صعوبة قيام المحلل المالي بأداء وظيفته بسبب عدم وضوح المعلومات الجوهرية (مرعي، 2006، ص191).

وبالتالي يمكن الحكم على أهمية معلومة معينة إذا كان هناك توقع معقول بأن معرفة هذا العنصر أو أثره على نتائج القياس والتقييم يمكن أن تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية (أبوالمكارم، 2004، ص49).

وتظهر أهمية هذه الخاصية من خلال التعرف على ما يلي (عبد الصادق، 2005، ص61):

- نوعية وطبيعة وحجم الحدث بالنسبة للمنشأة، فمثلاً تحقق خاصية الأهمية النسبية إذا فعل المستخدمون شيئاً مختلفاً عندما علموا شيئاً عن هذا الحدث، ونمط المخالفة إذا لم يفعل المستخدمون شيئاً عن هذا البند فيعتبر هذا البند غير هام.

- منظور المحاسبين إلى هذا البند أو الحدث وما إذا كان مهماً بشكل نسبي فأكثر من صافي الدخل كقاعدة عرفية فيما بينهم.

ويرتبط مفهوم الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل ببعضهما، كما أنهما يرتبطان معاً بمفهومى الملاءمة وأمانة المعلومات، ويرجع السبب في ارتباط الأهمية النسبية بالإفصاح الأمثل إلى أن المعلومات الهامة يتعين الإفصاح عنها، كما أن المعلومات التي لا يتم الإفصاح عنها يفترض مسبقاً إنها غير مهمة.

أما السبب في ارتباط مفهومى الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل معاً بمفهوم الملاءمة فيرجع إلى أن المعلومات التي ليست لها علاقة وثيقة بأهداف القوائم المالية تعتبر بطبيعتها معلومات غير مهمة ، وبالتالي ليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها.

وبالمثل، فإن الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل يرتبطان معاً بمفهوم أمانة المعلومات وإمكان الاعتماد عليها، وذلك على أساس أن القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تفصح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية، وكثيراً ما تنطوي عليه المحاسبة المالية (باعتبارها وسيلة قياس وإيصال) من تقديرات اجتهادية تعتمد إلى حد كبير على تقييم مستوى الأهمية، وجدير بالملاحظة أن مستوى الأهمية في المحاسبة المالية مسألة نسبية تعتمد على خصائص كمية وخصائص نوعية، أو على خليط منهما معاً، وبصفة عامة يعتبر البند ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه أو عرضه بصورة غير صحيحة إلى تحريف المعلومات التي تشملها القوائم المالية على نحو يؤثر على مستخدمي هذه القوائم عند تقييم البدائل أو اتخاذ القرارات.

2.1.4 الموازنة بين الخصائص النوعية:

في الحياة العملية قد تكون الموازنة بين الخصائص النوعية ضرورة إلا أن هناك احتمالات تعارض بين الخصائص فمثلاً قد ينشأ تعارض بين التوقيت الملائم وبين القدرة التنبؤية للمعلومات ذلك لأن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد، كذلك قد يكون هناك تعارض بين الصدق في التعبير وبين إمكانية التثبت من المعلومات، ومن أجل الوفاء بأهداف القوائم المالية وجعلها كافية لبيئة معينة يجب أن يحقق معدو المعلومات توازناً مناسباً بين الخصائص النوعية (حماد، 2005، ص 94).

إن تطبيق الخصائص النوعية ومعايير المحاسبة المناسبة ينتج عنه عادة قوائم مالية توفر عرضاً صادقاً ويتحقق هذا العرض من خلال توفير معلومات مفيدة (إفصاح كامل) في القوائم المالية.

كل ذلك يعتبر من الأمور الجوهرية لتحقيق سوق منظمة وكفوءة، كما أنها أحد الشروط الأساسية المسبقة لغرض انضباط السوق، فلو تركت الأسواق لنفسها لن تستطيع الأسواق توليد مستويات كافية من الإفصاح وربما لا تكون النتيجة النهائية ما يحتاجه المشاركون في السوق فعلاً.

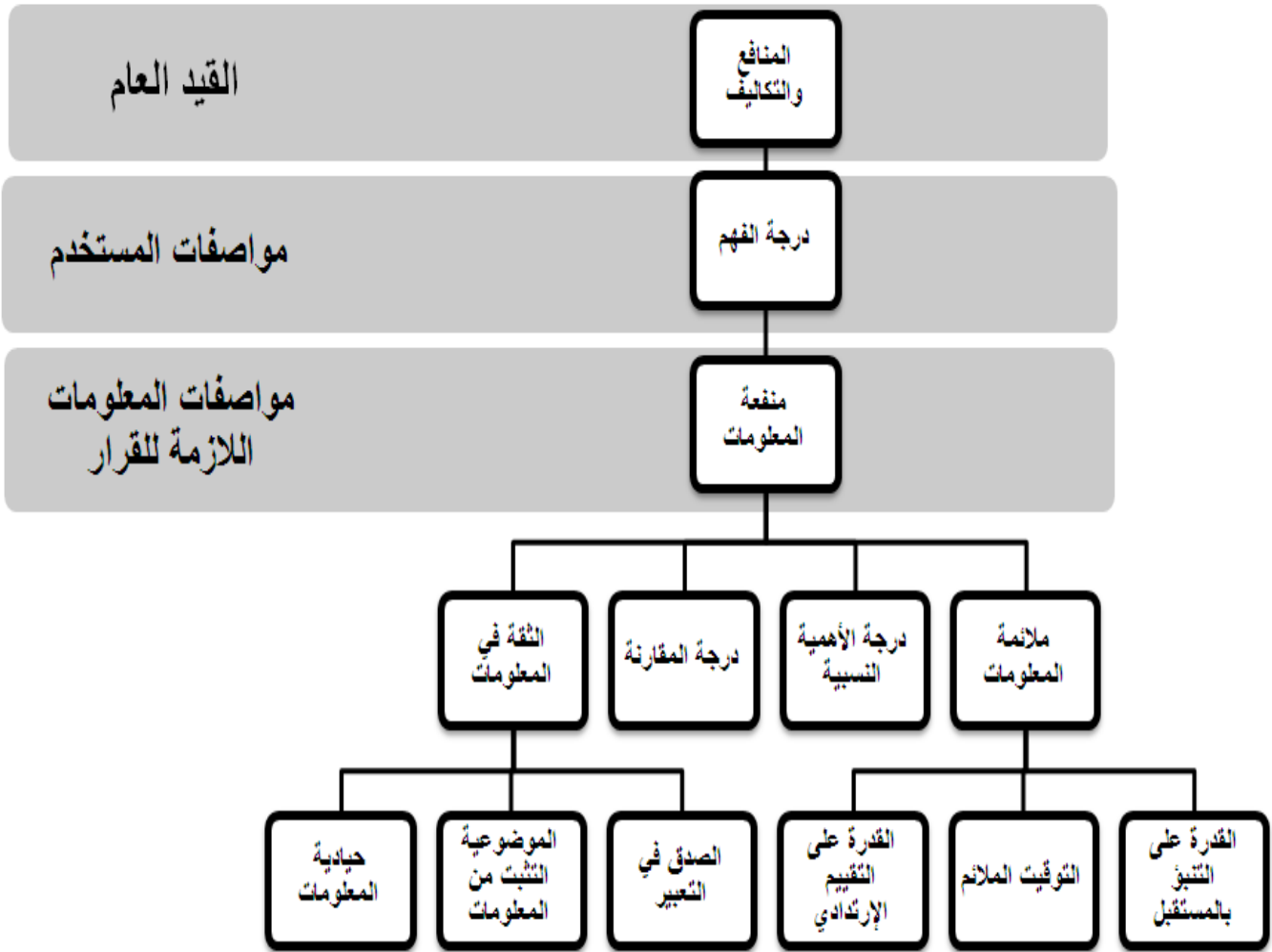
2.1.5 قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب:

لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى، وبالتالي فإنه يتعين على من يقوم بإعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينة من قدرات مستخدمي هذه القوائم وحدود تلك القدرات، وذلك حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم.

وبناء على ما تقدم فإن العمل وفق ما سبق يسهم في إمكانية فهم المعلومات المحاسبية واستيعابها، مع مراعاة تصنيف البيانات في مجموعات ذات مغزى لمستخدميها (وليس للمحاسبين وحدهم)، الاستعانة بعناوين واضحة المعنى وسهلة الفهم، ووضع البيانات المترابطة مقابل بعضها البعض، تقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرغب من مستخدمي هذه القوائم عادة في معرفتها.

وفضلاً على ما سبق يجب عدم المبالغة في إنتاج المعلومات فهناك اعتبارات يتعين مراعاتها وهي تتعلق بالجانب الإقتصادي في إنتاج تلك المعلومات وهي أن تكون المنفعة من المعلومة أكبر من تكلفتها، ويوضح الشكل التالي أهم الخصائص بالمعلومات المحاسبية.

شكل رقم(1): الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية



المصدر: FASB statements of financial accounting concepts, No.2,p20(2003)

المبحث الثاني

الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

2.2.1 مفهوم الإفصاح:

تعرض المبحث السابق إلى تحليل ومناقشة خصائص جودة المعلومات المحاسبية وتبين أنها تكمن في تقديم معلومات ملائمة وذات ثقة عالية ويجب أن تكون قابلة للمقارنة مع مراعاة أهميتها النسبية، وبالتالي الإفصاح في القوائم المالية عن المعلومات المحاسبية التي تتفق والخصائص المذكورة.

إلا أن مفهوم الإفصاح وحدوده عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية تختلف حسب وجهات النظر، التي تتبع من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، فعلى سبيل المثال تختلف نظرة إدارة المنشأة للإفصاح عن المعلومات المالية كطرف مسؤول عن إعداد القوائم المالية عن نظرة رجال الاعمال(المستثمرون)، وتختلف عن تلك التي تنتظر من خلال جهات الرقابة والإشراف ، ويتطلب ذلك معرفة مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة من المعلومات(زيود وآخرون، 2006، ص202).

فالإفصاح يعني إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة(حماد، 2006، ص54)، أو أنه "الكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين والتي تتضمنها البيانات المالية وتقارير مفتشي الحسابات والتي تؤثر في سعر الورقة المالية ويجب أن يكون الكشف عاماً وللجمهور"(جلياتي، 2009، ص1).

عموماً فإن القوائم المالية يجب أن تفصح عما هو ضروري لجعلها غير مضللة بمعنى أن تكون القوائم المالية كاملة بشمولها على كل المعلومات الجوهرية، التي تعد ضرورية للعرض المناسب، وإذا كان حذف معلومات معينة منها سيجعلها مضللة، فإن الإفصاح عنها يكون ضرورياً، وبالتالي فإن ذلك يستوجب إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع، بحيث تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة والتي تتضمن الإفصاح عن السياسات

والطرق المحاسبية التي استخدمت في إعداد قوائمها المالية، والتغيرات الجارية عليها، وان هذا الإفصاح يمكن أن يكون في متن القوائم المالية ذاتها بين الأقواس أو الهوامش أو بكشف ملحق بالبيانات.

ويتضمن هذا الإفصاح عادة نشر المعلومات الكيفية والكمية وثيقة الصلة بالتقارير المالية السنوية، والتي تكملها غالباً قوائم مالية مؤقتة أو مرحلية ومعلومات أخرى وثيقة الصلة، مما يوفر درجة مصداقية عالية عن أداء تلك الشركات (El-gazzar,1998,p8).

ولعل أبرز التساؤلات التي تشغل معدو القوائم المالية، هي ما يتعلق بطبيعة ونوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها؟ وما هو مقدارها؟ وما هو الغرض من ذلك الإفصاح؟ ولمن ستقدم هذه المعلومات؟، فمن الناحية النظرية يمكن تحديد العوامل والاعتبارات التي تحدد مستوى مثالي للإفصاح، إلا أن هذا المستوى لا يمكن تحقيقه بشكل متساوٍ من الناحية الواقعية، وذلك بسبب التفاوت في استجابة متخذي القرارات وإدراكهم لنوعية وأنماط المعلومات المتوفرة لهم.

2.2.2 أهمية الإفصاح:

يعتبر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية وهذا يعني أن الملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة مع القوائم المالية هي مهمة لمستخدمي القوائم المالية حيث تشتمل على معلومات رقمية ونصوص تفسيرية مهمة وبالتالي يجب على المحاسب الإفصاح عن المعلومات الهامة والتي يترتب على عدم الإفصاح عنها تغير واختلاف جوهري في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

كما ويلعب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية دوراً مهماً في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحديد درجات مختلفة من المخاطر بين الأسهم بحيث يمكن للمستثمرين المحافظة على مستويات المخاطر والتنوع بين الاستثمارات ويتوقف ذلك على عاملين (charles et al,p690):

1. مدى توافر المعلومات وتمائلها لجميع المستثمرين في سوق رأس المال.
2. مدى فهم وتفسير السوق واستيعابه للمعلومات.

فالإفصاح المحاسبي يعمل على تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين وبالتالي كبر حجم التعامل (شراء وبيع الأوراق المالية)، ما يؤدي إلى إمكانية تشغيل المعلومات مثل تنبؤات المحللين الماليين، تنبؤات إدارة المشروعات عن الأرباح المستقبلية، ونشر المعلومات عن حالة الاقتصاد القومي مثل سعر الفائدة ومعدل التضخم (الدهراوي، 2001، ص19).

مما سبق فإن الإفصاح المناسب يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة، إذ أن الإفصاح يوفر فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً ويزيد من فرصة نمو السوق وازدهاره واستمراريته.

2.2.3 متطلبات الإفصاح:

تشير متطلبات الإفصاح إلى نوعية وكمية المعلومات الواجب توفيرها للمشاركين في الأسواق والجمهور ولأن توفير المعلومات يعد أمراً جوهرياً لتدعيم استقرار الأسواق، فإن جودة هذه المعلومات تعد أيضاً ذات أولوية مما يدفع المنشآت إلى تحسين نظم معلوماتها وبالتالي اكسابها السمعة والمركز المرموق بين المنشآت الأخرى (جريونيج، 2006، ص9).

وبالتالي فإن الإفصاح يستند إلى عدد من المتطلبات الرئيسية وهي (مطر وآخرون، 2008، ص336):

- تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية.
- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات المحاسبية.
- تحديد نوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
- تحديد أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وطرقها.
- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

2.2.4 مستويات الإفصاح:

إن الإفصاح في المحاسبة يختصّ بكل ما له علاقة بالقوائم المالية من حيث محتواها من بنود ومعلومات كمية أو وصفية، وطريقة عرض هذه البنود وأسلوبها والمعلومات داخل كل قائمة، فضلاً عن السياسات المحاسبية التي يتم إتباعها في القياس لتحديد قيمة كل بند وذلك بغرض مساعدة مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات السليمة وتخفيض حالة عدم التأكد لديهم عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل، ولغرض تحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها هناك ثلاثة مستويات للإفصاح هي (Belkaoui,2004,p111):

1- **الإفصاح الكافي** وهو الأكثر شيوعاً في الاستخدام ويشير إلى الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها والتي يجب أن تتضمنه القوائم المالية، حتى لا تكون مضللة للقارئ عند اتخاذ القرار الاستثماري .

2- **الإفصاح العادل** وهو يقدم المعلومات التي تفي باحتياجات الأطراف المعنية على قدم المساواة لمستخدمي القوائم المالية أي يتضمن معاملة متساوية لجميع مستخدمي المعلومات المحاسبية.

3- **الإفصاح الشامل** وهو يعني أن يكون الإفصاح في القوائم المالية شاملاً كافة المعلومات اللازمة للتعبير الصادق عن مضمونها وضمن عدم إخفاء أي معلومة جوهرية قد تؤثر على مصالح المستثمر، بمعنى شمولية القوائم المالية للمعلومات كافة والملائمة لمستخدمي القوائم المالية.

ويعدّ الإفصاح (الكافي) أكثر المفاهيم شيوعاً في الاستخدام، ولكنه يفترض الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها التي تجعل القوائم المالية غير مضللة، أما الإفصاح العادل فينبطوي على هدف أخلاقي بتحقيق معاملة متساوية لجميع القراء المحتملين للقوائم المالية، وأن الإفصاح الشامل يفترض عرض جميع المعلومات الملائمة دون عرض معلومات زائدة، فقد تكون المعلومات الكثيرة ضارة، لأن عرض التفاصيل غير المهمة يخفي المعلومات الجوهرية، مما يجعل التقارير المالية صعبة التفسير ومطولة إلى الدرجة التي تكون فيها مملة.

2.2.5 أنواع الإفصاح:

نظراً لاختلاف وجهات نظر المستخدمين، حيث إن ما يمكن اعتباره ملائماً وضرورياً لشخص ذي خبرة كافية، قد لا يكون كذلك لشخص آخر لا يمتلك المستوى نفسه من الخبرة، زيادةً على رغبة الإدارة في الإفصاح أو عدم الإفصاح، واختلاف المعلومات المطلوبة من قطاع لآخر من القطاعات الاقتصادية كذلك اختلاف بيئة الأعمال التجارية، واختلاف حاجات المستخدمين كل ذلك أدى إلى ظهور أنواع متعددة من الإفصاح أهمها ما يأتي (لطفي، 2006، ص 278):

1 - الإفصاح الوقائي

يهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية، لهذا يجب أن تكون المعلومات المالية بأعلى درجة ممكنة من الموضوعية والحياد والعدالة، وان القاعدة العامة (هي أن القوائم المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن)، ويتطلب الإفصاح الوقائي الكشف عن الأمور التالية:

- أ. السياسات المحاسبية
- ب. التغييرات السياسات المحاسبية
- ج. التغييرات في التطبيقات المحاسبية
- د. تصحيح الأخطاء في القوائم المالية
- هـ. التغيير في طبيعة الوحدة الاقتصادية
- و. المكاسب والخسائر المحتملة
- ز. الارتباطات المالية
- ح. الأحداث اللاحقة

2- الإفصاح التثقيفي

ظهر هذا المفهوم نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة بوصفها أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولذلك فإنه يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي، حيث المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات، ومن الأمثلة على الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي هي

الإفصاح عن التنبؤات المالية، التقارير القطاعية على أساس خطوط الإنتاج وعلى أساس المناطق الجغرافية، الإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله وربحية السهم الواحد، التطور التاريخي للنشاطات، خطط الإدارة وأهدافها في المستقبل، وعليه فإن سياسات الإدارة المتبعة في الإفصاح على هذا النحو من شأنه الحد من أهمية اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بالطرق غير الرسمية، التي يترتب عليها تحقيق مكاسب لبعض الفئات على حساب الفئات الأخرى.

ويلاحظ طبقاً لهذا المفهوم أن الإفصاح المحاسبي لم يعد يقتصر على المعلومات التي تتمتع بدرجة عالية من الموضوعية التي تتناسب مع احتياجات المستثمر العادي ذي الخبرة المحدودة في أمور التحليل المالي، وإنما يتسع نطاق الإفصاح ليشتمل أيضاً أي معلومات ملائمة تتصف بدرجة كبيرة نسبياً من التقدير والاجتهاد الشخصي.

2.2.6 العوامل المؤثرة على الإفصاح:

هنالك عدد من العوامل تؤثر على الإفصاح بالقوائم المالية ، ومن أهمها: (أحمد وآخرون، 2010، ص84)

- نوعية المستخدمين وطبيعة إحتياجاتهم: لا بد أن تعطي المنشأة إهتماماً خاصاً في قوائمها المالية إحتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة وغير مباشرة، حيث من الطبيعي إختلاف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية بإختلاف نوعية المستخدمين.

- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف بإختلاف مداخل التنظيم المحاسبي في كل دولة.

وتتمثل وسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية الأساسية، كقائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية... الخ، التي يجب أن تعرض المعلومات بشكل بسيط

وواضح وطبيعي، وأن تكون الوحدات النقدية هي الوسيلة المستخدمة للتعبير عن جميع العناصر المكونة لتلك القوائم، أما نوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها فلا بد أن تكون واضحة وسهلة الفهم وموضوعية، وتعرض في الوقت المناسب، و بالشكل الذي يمكن مستخدمي المعلومات من اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، كتنقيح الأداء وتقييم السيولة وربحية الشركة أو قدرتها على إحداث توسعات ونمو في النشاط.

الفصل الثالث

سوق الأوراق المالية (دلالات ومؤشرات)

- 3.1 المبحث الأول: كفاءة سوق الأوراق المالية
 - 3.1.1 تصنيف أسواق المال
 - 3.1.2 مفهوم كفاءة سوق المال
 - 3.1.3 خصائص السوق المالي الكفاء
 - 3.1.4 أنواع الكفاءة في أسواق الأوراق المالية
 - 3.1.5 مستويات كفاءة السوق المالي
 - 3.1.6 أسباب عدم كفاءة السوق المالي
- 3.2 المبحث الثاني: سوق فلسطين للأوراق المالية (الوارقع والمتطلبات)
 - 3.2.1 نشأة سوق فلسطين للأوراق المالية وأغراضه
 - 3.2.2 أثر جودة المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية

المبحث الأول

كفاءة سوق الأوراق المالية

تمهيد:

أصبحت أسواق المال تحظى باهتمام كبير في كافة الدول لما تقوم به تلك الأسواق من تجميع رؤوس الأموال والمدخرات وتوجيهها للأغراض الاستثمارية والتنمية وقد ازدادت أهمية الأسواق المالية بعد التطورات الحديثة على المستويين العالمي والمحلي، وتتبع أهمية الأسواق المالية في:(الشبلي، 2000، ص29)

- أنها الوسيلة الأساسية لتمكين المدخرين من توجيه مدخراتهم إلى الإستثمار في القطاعات الإقتصادية المختلفة وبالتالي إنجاح الخطط التنموية.
- تساعد على منح قروض بتكلفة مناسبة مقارنة بالإقتراض من الخارج.
- أداة لتنويع الاستثمار في المحافظ الاستثمارية وتشجيع صغار المستثمرين على توظيف أموالهم في شراء الأوراق المالية القابلة للتداول.

3.1.1 تصنيف أسواق المال:

يعتبر سوق المال هو السوق الذي يجمع بين البائعين والمشتريين للأوراق المالية أو لأصل معين حيث يمكنهم إتمام عمليات البيع والشراء عن طريق السماسرة والشركات العاملة في هذا المجال إما داخل السوق أو خارجها باستخدام شبكات وسائل الاتصال(خضر، 2004، ص3)، فهو سوق منظم يقام في مكان ثابت، يتولى إدارته والإشراف عليه هيئة لها نظامها الخاص، تحكمه لوائح وقوانين وأعرافاً وتقاليده، ويتعامل فيه الراغبون في الاستثمار بغرض الاستفادة من تقلبات الأسعار(هاني، 2002، ص14).

ويمكن تصنيف سوق الأوراق المالية إلى: (آل شبيب، 2009، ص251)

أ. السوق الإبتدائي (الأولي):

وهو ذلك السوق الذي يتعامل بالإصدارات الأولية أو الجديدة من الأوراق المالية للشركات التي تؤسس حديثاً حيث تقوم الجهات كالشركات والمؤسسات والبنوك التي تعرض هذه الأوراق المالية بعرضها عن طريق طرحها للاكتتاب لأول مرة بقيمتها الاسمية في هذه السوق، ولذلك يسمى بسوق الإصدارات للأوراق المالية عند الاكتتاب بهذه الأوراق لأول مرة.

ب. السوق الثانوي:

هو ذلك السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية للشركات القائمة أي للإصدارات السابقة التي تم تداول أوراقها المالية في السوق المالي من قبل، ويوفر السوق الثانوي للسوق الأولي عنصر السيولة، ولذلك فإن كفاءة السوق الأولي تأتي من كفاءة وفعالية السوق الثانوي.

والسوق الثانوي على نوعين: (خضر، 2004، ص4)

• السوق المنظمة أو البورصة

ويتميز السوق المنظمة بوجود مكان محدد يلتقي فيه المتعاملون للبيع والشراء ويدار هذا المكان بواسطة مجلس منتخب من أعضاء السوق، ويتم فيه تداول الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة وفق الشروط التي يحددها قانون أو نظام السوق المالي، وتفرض لجنة إدارة السوق المالي العديد من الشروط للموافقة على إدراج الشركات في البورصة، وتختلف هذه الشروط من سوق إلى آخر.

• السوق غير المنظمة (الموازي)

تتم فيه المعاملات خارج السوق المنظمة حيث لا يوجد مكان للتداول، وهو السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية للشركات غير المستوفية لشروط إدراجها في البورصة، ولا يوجد مكان محدد لتداول الأوراق المالية في هذا السوق، ويقوم بهذه المهمة الشركات المالية أو البنوك أو الوسطاء وفقاً لأسعار معينة وباستخدام وسائل الاتصال المتاحة ودون الحاجة إلى أن يلتقي البائع مع المشتري.

ج. الأسواق المالية الاحتكارية:

هو ذلك السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية التي تحدد الجهة المصدرة سعر تداولها، إذ تحتكر تلك الجهات عملية الإصدار وتسعيرة الأداة المصدرة كالإصدارات الحكومية من السندات (أل شبيب، 2009، ص255).

3.1.2 مفهوم كفاءة سوق المال:

السوق الكفاء هو السوق الذي تعكس فيه أسعار الأوراق المالية بدقة وبسرعة كل معلومة جديدة ترد إلى المتعاملين فيه يكون من شأنها تغيير نظرهم للمنشأة المصدرة للسهم (HADI,2006,p14)، فهو السوق الذي تنعكس من خلاله المعلومات وكافة القرارات الإدارية على أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق، صعوداً وهبوطاً، وذلك بمجرد تلقي السوق لتلك المعلومات فور صدورها، ويكون السوق المالي على درجة عالية من الكفاءة إذا كان العائد المتوقع من الورقة المالية المتداولة فيه يتساوى مع العائد الخالي من المخاطرة مضافاً إليه نسبة معينة تمثل علاوة المخاطرة (هاني، 2002، ص37).

كما ويقصد بالسوق المالي الكفؤ هي تلك السوق التي تتمتع بقدر عالٍ من المرونة تسمح بتحقيق استجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية للتغيرات في نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة إلى السوق، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق التعادل بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للورقة

المالية (آل شبيب وآخرون، 2005، ص6)، وحتى يتصف السوق المالي بالكفاءة يجب أن تتوفر فيه الشروط الأساسية للسوق الكفؤ: (صالح وآخرون، 2010، ص2)

- وجود منافسة تامة بين مختلف الفعاليات في السوق.

- توفر البيانات والمعلومات الصحيحة المالية وغير المالية المتعلقة بالشركات المتداول أوراقها في السوق.

- الإفصاح عن هذه المعلومات بأقصى سرعة وبأقل تكلفة إلى كافة المتعاملين في السوق وفي وقت واحد.

بالإضافة إلى ما سبق هناك شروط أخرى يتعين توافرها لتدعيم كفاءة السوق (جليلاتي، 2009، ص3):

- كفاءة أداء العمليات السوقية والتشغيلية وانخفاض بدلات التداول.

- تجانس توقعات المستثمرين استناداً إلى خبرتهم المتجانسة في إجراء عمليات التحليل الفني والأساسي لأسعار الأوراق المالية.

- تمتع السوق بحرية كاملة في الدخول إليه والخروج منه.

- وجود عدد كبير من المتعاملين في السوق بحيث لا توجد فرصة احتكار السوق.

وتختلف درجة تطبيق الشروط السابقة للكفاءة من سوق إلى آخر، حيث نتيجة لتفاوت الإمكانيات والتسهيلات المادية والبشرية المتاحة لأي سوق ودرجة تطور القوانين والتشريعات التي تحكم هذه الأسواق والتي من خلالها يتم تنظيم عملية الإفصاح عن البيانات المدرجة في القوائم المالية والمعتمدة من مدقق الحسابات، فإن كفاءة السوق وفاعليته تتفاوت من سوق لآخر، وهناك مؤشرين يصلح استخدامهما كمقياس لكفاءة السوق المالي (مطر، 1999، ص143):

1 - انخفاض تكلفة التبادل في السوق المالي، ويقصد بها تكاليف الصفقات المالية، وأن يكون السوق قادراً على خلق توازن بين العرض والطلب، وتعتبر هذه الميزة في حال توفرها مؤشراً على الكفاءة الداخلية للسوق المالي أو كفاءة التشغيل.

2 -سرعة تكيف أو استجابة الأسعار السائدة في السوق المالي للمعلومات الجديدة التي تتوفر للمتعاملين فيه دون فاصل زمني كبير، ودون تكبد في سبيلها تكاليف باهظة، وتعتبر هذه الخاصية مؤشر للكفاءة الخارجية للسوق المالي أو كفاءة التسعير .

3.1.3 خصائص السوق المالي الكفاء:

تتسم السوق الكفاء بالخصائص التالية(قيطم وآخرون، 2007):

- 1 السيولة: تعتبر أحد الأهداف المهمة من وجهة نظر المستثمرين وتعني المقدرة على بيع أصول مالية بسرعة وبدون خسارة، والأصول السائلة هي التي تكون قابلة للتسويق بسرعة فإذا قلت سيولة الأصل انخفضت قابليته للتسويق وصار من المطلوب إعطاء خصوصيات أو عمولات أكبر لبيعه.
- 2 استمرارية السعر: تعتبر أحد المكونات الرئيسة للسيولة وتعني أن أسعار الأوراق المالية لا تتغير كثيراً من صفقة إلى أخرى إلا إذا كانت هناك معلومات جديدة تستوجب التعديل في الأسعار، والسوق المستمرة التي لا تتغير فيها الأسعار بحدة من صفقة لأخرى هي سوق تتميز بالسيولة.
- 3 عمق السوق: تتطلب الأسواق المالية التي تتميز باستمرارية السعر وجود عمق في السوق، والسوق العميقة هي التي يوجد فيها عدد كبير من البائعين المستعدين دائماً للتداول بأسعار أعلى وأدنى من سعر السوق الحالي للورقة المالية، ولا يحتاج هذا السوق إلى تغيرات كبيرة في أسعار الأوراق المالية لجذب المتعاملين، وتدعى الأسواق المالية التي تفتقد إلى خاصية العمق بأسواق ضحلة لأنها تتميز بوجود عدد ضئيل من أوامر الشراء والبيع ولأن فارق الأسعار بين هذه الأوامر يكون واسعاً وينعكس ذلك على نشاط التداول في السوق، فالأسواق الضحلة لا تتحرك إلا إذا حدثت تغيرات كبيرة في أسعار الأوراق المالية، أما في الأسواق العميقة فإن أسعار الأوراق المالية لا تختلف إلا قليلاً من صفقة إلى أخرى، ينتج عن ذلك أن المتعاملين بالأوراق المالية وصانعي الأسواق يكونون أقل عرضة للخسارة في الأسواق العميقة.

4 -شمولية السوق: تتميز الأسواق المالية بالشمولية إذا نتج عن عوامل العرض والطلب حجم تداول كبير، أما إذا كان عدد المتعاملين من البائعين والمشتريين في السوق قليلاً وكان حجم التداول الناتج صغيراً فإن السوق تكون ضيقة.

5 -حيوية السوق: عندما يختل التوازن بين العرض والطلب في السوق يجب أن يتغير السعر لإعادة التوازن وعندما تنهمر الأوامر على السوق إثر أي تغير طفيف في الأسعار فإن ذلك يدل على حيوية السوق، وفي الأسواق المالية التي تتمتع بالحيوية يكون الفرق بين أسعار العرض والطلب صغيراً ويتم إنجاز أي صفقة بيع وشراء بسرعة كما يكون حجم التداول كبيراً.

وبذلك ووفقاً لمفهوم سوق الأوراق المالية يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي يتميز بها السوق الكفاء.

- يتصف المتعاملون في تلك السوق بالرشادة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المتنوعة مما يدفعهم إلى السعي نحو تعظيم ثروتهم.

- تكون المعلومات متاحة للجميع من مقرضين، مستثمرين، الإدارة، الجهات الحكومية، مراقبي الحسابات دون أي تكلفة مما يؤدي إلى تماثل توقعاتهم بشأن أداء الشركات خلال الفترات القادمة.

- حرية تامة في تداول الأوراق المالية بدون أي قيود ضريبية، كما أنه لا تفرض عليهم أي تكلفة تداول.

- وجود عدد كبير من المتعاملين مما يعني عدم قدرة أي مستثمر على التأثير بمفرده على الأسعار في تلك السوق.

- لا يستطيع أي مستثمر أن يحقق عائداً مرتفعاً يفوق ما حققه المستثمرون الآخرون لأن العائد يكفي لتعويض كل مستثمر عن المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في الورقة محل الصفقة فقط.

3.1.4 أنواع الكفاءة في أسواق الأوراق المالية:

يتم التمييز بين نوعين من الكفاءة في أسواق الأوراق المالية كما يلي (حنفي، 2003، ص 25):

1- الكفاءة التشغيلية: ويقصد بها قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب، ويتصف السوق بالكفاءة التشغيلية في حال تنفيذ العمليات بأقصى سرعة ممكنة وبدون تكبد المتعاملين فيه تكلفة مرتفعة، وكذلك دون أن يتاح للسمسار تحقيق ربح غير مبرر.

2- الكفاءة التسعيرية: ويقصد بها أن تصل المعلومات الجديدة إلى المتعاملين في السوق بسرعة دون فاصل زمني كبير بما يجعل أسعار الأسهم تعكس كافة المعلومات المتاحة، وفي ظل كفاءة التسعير لا يستطيع أي مستثمر أن يحقق أرباح غير مبررة متكررة على حساب الآخرين اعتماداً على المعلومات التي تتوفر إليه.

هذا وقد صنف آخرون أنواع الكفاءة في سوق الأوراق المالية كما يلي (صالح وآخرون، 2010، ص 183):

1- الكفاءة الكاملة: يقصد بها عدم وجود فاصل زمني بين تحليل المعلومات الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة، بشأن سعر السهم حيث يؤدي إلى تغيير فوري في السعر، فتوقعات المستثمرين متماثلة، والمعلومات متاحة للجميع وبدون تكاليف.

2- الكفاءة الاقتصادية: وفقاً لمفهوم الكفاءة الاقتصادية يتوقع وجود فاصل زمني بين وصول المعلومات وانعكاسها على أسعار الأسهم، وذلك يعني أن القيمة السوقية تنحرف عن القيمة الحقيقية لبعض من الوقت، وتقوم الكفاءة الاقتصادية أساساً على مبدأ سعي الغالبية من المستثمرين للحصول على البيانات والمعلومات خلال فترة الانحراف (الفاصل الزمني) لتحقيق أرباح وتعظيم ثرواتهم.

هذا وتشير أدبيات التعامل في الأسواق المالية أن نظام السوق المالية الكفاء يقوم على ثلاث كفاءات (معروف، 2009، ص 75):

1 كفاءة التخصيص: وهي تعتمد على توجيه الأموال المتاحة نحو الأصول التي تتسم بأعلى قيمة صافية (بعد طرح هامش المخاطرة)، وذلك توافقاً مع هدف المستثمر في توفير أدوات ذات أسعار أعلى وبيعها عند هبوط الأسعار أو بشراء أدوات ذات أسعار منخفضة قبل أن تبدأ هذه الأسعار بالارتفاع.

2 كفاءة المعلومات: وتتحقق هذه الكفاءة من خلال إعداد وتحليل وتطوير المعلومات التي تتسم بالدقة والشمولية، وتمثل هذه المعلومات جوهر السوق المالية الكفاء، وبالتالي يصبح من الضروري التأكيد على أن المعلومات المطلوبة لضمان شفافية السوق تتطلب الكشف عن كافة البيانات المتعلقة بالحقائق الاقتصادية (والمالية والنقدية) للأدوات المتداولة وللجهات المصدرة لهذه الأدوات وللظروف السائدة في السوق والاقتصاد.

3 كفاءة العمليات: وهي تركز على تخصيص الأموال ومتابعة المعلومات وإعداد وتنفيذ الصفقات فتكون هذه الكفاءة في النهاية العامل الحاسم في تعظيم كفاءة السوق ككل، وما ينتج عنه بالتالي من اختزال الإجراءات وتخفيض التكاليف وتوافر المتاجرين والسماسرة الأكفاء الذين يجمعون المشترين والبائعين مقابل مكافآت عادلة وبذلك يجنب هؤلاء السوق حالات الركود الشديد ويحققون في نفس الوقت لأنفسهم أرباحاً من الفروقات بين أسعار الشراء وأسعار البيع.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن كفاءة السوق المالي تتمحور في نوعين وهي:

- الكفاءة الخارجية للسوق والتي تتمثل في وصول المعلومات الجديدة لمستخدميها في وقت مناسب ودون تكلفة وبفرص متكافئة للجميع وانعكاسها في أسعار الأوراق المالية دون فاصل زمني.

- الكفاءة الداخلية للسوق وتمثل في قدرة السوق على تحقيق التوازن بين العرض والطلب من خلال إعداد المعلومات ومتابعتها وتنفيذ الصفقات وإبرام القوانين والأنظمة لتنظيم عمل السوق دون أن يتكبد المتعاملون تكلفة عالية ودون أن يتاح لصناع السوق تحقيق ربح غير عادي.

ومن الجدير ذكره أن المستثمر الذي لم يشعر بالمساواة في الحصول على المعلومات سوف يمتنع عن التعامل في هذا السوق وبالتالي ستتخفض عمليات التداول للأوراق المالية وتتناقص عدد المتعاملين وهذا سيؤدي إلى انخفاض سيولة السوق وينعكس كل ذلك على سمعة السوق مما يؤدي إلى انهياره واعتباره سوق مالي غير كفاء.

3.1.5 مستويات كفاءة السوق المالي (الصيغ المختلفة لكفاءة سوق الأوراق المالية):

من الأمور المتعارف عليها في الأسواق المالية أن مستوى الكفاءة يتحدد حسب طبيعة العلاقة بين القيمة السوقية للسهم وبين المعلومات والبيانات المالية المنشورة والمتاحة من قبل الشركات المدرجة في السوق، لذلك فإن من الأهمية التعرض إلى مستويات الكفاءة في السوق وعلاقتها بنوعية المعلومات التي تعكس أسعار الأوراق المالية محل التداول في السوق:

1 مستوى الكفاءة الضعيف:

وفقاً لهذا المستوى تكون أسعار الأوراق المالية الحالية هي بمثابة انعكاس للمعلومات التاريخية والماضية للأسعار، بمعنى لا يمكننا الاعتماد على المعلومات التاريخية لتحقيق عوائد وأرباح حالية والتنبؤ بما ستكون عليه الأسعار في المستقبل، لذا سمي بالشكل الضعيف للكفاءة (Pilbeam, 1998, p196).

و تسمى أيضا بـ "نظرية الحركة العشوائية للأسعار" وتعني أن التغيرات المتتالية في أسعار الأسهم والمبنية على معلومات تاريخية مستقلة عن بعضها البعض أي لا يوجد بينها أي علاقة واضحة، ومن هنا يطلق على الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق بالحركة العشوائية للأسعار باعتبار أن التغير في السعر من يوم لآخر لا يسير على نمط واحد (صالح، 2010، ص6).

2 - مستوى الكفاءة شبه القوي

وفقاً لهذا المستوى تكون المعلومات متاحة للجمهور حول توقعات أداء وسير عمل الشركة وأرباحها ونموها وأسعار أسهمها ومصادر موادها الخام وأسواقها .. إلخ، وتكون منشورة ومتاحة للجميع في وقت واحد ومن السهل الحصول عليها بسرعة وبدون تكلفة تذكر بحيث لا يمكن لأحد من البائعين أو المشترين أن يستفيد من معرفته بها في تحقيق أرباح غير عادية وذلك لأن الجميع يعرفونها، وفي مثل هذه السوق تكون الأسعار السائدة قريبة جداً من السعر العادل الذي يعبر عن القيمة الحقيقية للأداة المالية (رمضان، 2007، ص129).

ويعني هذا المستوى من الكفاءة بأن الأسعار الحالية للأسهم لا تعكس التغيرات السابقة فقط في أسعار الأسهم، بل تعكس كذلك كافة المعلومات المتاحة للجمهور أو التوقعات التي تبنى عليها تلك المعلومات حول الظروف الاقتصادية، ظروف الشركة، التقارير المالية وغيرها (Hadi,2006,p15).

3 مستوى الكفاءة القوي

وفقاً لهذا المستوى تكون المعلومات الداخلية والتي غالباً ما تعتبر سرية عن مشاريع الشركة أو سياساتها أو رغباتها في توزيع أرباح أو في التوسع أو في إغلاق أحد فروعها أو إلغاء أحد نشاطاتها... إلخ متاحة للمتعاملين وبحيث لا يستطيع أحد أن يحقق أرباح غير عادية عن طريق معرفته بها دون الآخر وهذا أمر نظري لأن إتاحة هذه المعلومات للمستثمرين والبائعين يجعلها معلومات غير عادية وغير سرية وتكون معلومات وكأنها منشورة.

وفي الحقيقة فإن هذا المستوى من الصعب جداً أن يتوفر في الحياة العملية لذلك فإن المستوى الشائع أكثر من غيره هو مستوى الكفاءة الضعيف يليه المستوى شبه القوي في البورصات العريقة في الدول المتقدمة (رمضان، 2007، ص129).

3.1.6 أسباب عدم كفاءة السوق المالي:

هناك عدة أسباب تؤثر على كفاءة السوق المالي أهمها (آل شبيب وآخرون، 2005، ص7):

- أ. التأخير في نشر المعلومات والبيانات وعدم دقتها مما يقلل من فوائدها للمستثمرين.
- ب. عدم كفاية المعلومات والبيانات لأغراض التحليل الفني وإخفاء بعض المتغيرات الأساسية التي تحصل داخل الشركة، وعدم الإفصاح عنها والتي تؤثر في اتخاذ القرارات، مما يفسح المجال لنشوء ظاهرة المبادلات الداخلية أي تداول الأسهم من قبل مدراء ومسؤولي الشركات لأسهمها، مستفيدين من مزايا السبق في الحصول على المعلومات والبيانات وتحقيق أرباح غير عادية على حساب المتعاملين الآخرين في الأسواق المالية.

ج. قيام الوسطاء بتقديم النصح والمشورة إلى العملاء لغرض إبرام صفقات بيع وشراء أوراق مالية لشركات محددة دون مبررات اقتصادية قوية ذات جدوى، وحدث مضاربات على الأسعار، مما يؤثر على طبيعة التداول داخل السوق.

د. انخفاض عدد المتعاملين وعزوف المستثمرين عن توظيف أموالهم في تداول الأسواق المالية بيعاً وشراءً، وتنفيذ بعض الصفقات الوهمية والتي تتجم عنها تعاملات صورية مكثفة ونشطة بهدف التأثير على أسعار الأوراق المالية وتحقيق أرباح غير حقيقية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن طبيعة المستثمرين لها دور في التأثير على السوق المالي، فالمستثمر قليل الخبرة تنعكس تصرفاته بشكل سلبي على الأسعار أما المستثمر المحترف فإن تصرفاته تكون باتجاه القيمة الحقيقية لأسعار الأوراق المالية مما يؤثر على كفاءة السوق المالي.

المبحث الثاني

سوق فلسطين للأوراق المالية (الواقع والمتطلبات)

تمهيد:

يتضح مما سبق أن نظرية كفاءة السوق تشير إلى أن السوق يستجيب بشكل سريع للمعلومات الجديدة وينعكس ذلك على أسعار الأوراق المالية، ولا شك أن وجود نظام محاسبي جيد في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية هو أمر لا غنى عنه لتوفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية في الوقت المناسب مما يساهم في رفع كفاءة السوق المالي.

وتعتبر المعلومات المحاسبية من أهم المعلومات التي توفرها بورصة الأوراق المالية للمستثمرين، فلكل سوق مالي قوانين خاصة به تلزم الشركات باصدار البيانات والمعلومات المالية والإفصاح عنها في شكل قوائم مالية في أوقات محددة، مما يمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة وتكوين محافظ الأوراق المالية والتي تعكس ميولهم اتجاه العائد والمخاطرة، أما السوق فيترجم ردود الفعل حول حجم التداول والأسعار نتيجة التأثير بتلك المعلومات المحاسبية المنشورة، إلى جانب غيرها من المعلومات كتحليلات المحللين الماليين للقوائم المالية للشركات المدرجة، وبالتالي فإن توفير المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية ليس هدفاً في حد ذاته وإنما ضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات منفعة، وتتحد منفعة المعلومات بقيمة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية وكذلك بكمية ونوعية المعلومات ومدى قابليتها للفهم والإدراك، ويمثل ذلك دوراً مهماً على سلوك المستثمرين في تحقيق الفعالية والكفاءة في اتخاذهم قراراتهم الاستثمارية(خليل عطالله، 2005).

وبالتالي يجب أن يتم تزويد متخذ القرار بمعلومات محاسبية جيدة من أجل الحصول على قرارات عالية الكفاءة تدعياً لكفاءة وتنشيط سوق الأوراق المالية، وفي هذا المبحث يتم مناقشة واقع ومتطلبات الكفاءة في سوق فلسطين للأوراق المالية ومدى تأثيره بجودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها.

3.2.1 نشأة سوق فلسطين للأوراق المالية وأغراضه:

تأسست سوق فلسطين للأوراق المالية في العام 1996 كشركة مساهمة خاصة، بمبادرة من شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) والتي تشكل المساهم الأكبر في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث قدمت باديكو دراسة شاملة حول إقامة هذه السوق، وبدأت أولى جلسات التداول في 18 شباط 1997، وفي مطلع شباط من العام 2010 كان التطور الهام في مسيرة السوق وتحولها إلى شركة مساهمة عامة تجاوباً مع قواعد الحوكمة الرشيدة والشفافية.

تعمل السوق تحت إشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، طبقاً لقانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004، وتسعى السوق إلى تنظيم التداول في الأوراق المالية من خلال رزمة من القوانين والأنظمة الحديثة التي تساهم في توفير أسس الحماية والتداول الآمن، بهدف تحقيق العدالة والشفافية والكفاءة لخدمة المستثمرين والمحافظة على مصالحهم، بما يخدم الاقتصاد الوطني ويعزز ثقافة الاستثمار في الأسواق المالية، وفي نفس الإطار فقد حصلت السوق في عام 2009 على المركز الـ33 عالمياً، والمركز الثاني بين الأسواق العربية على صعيد حماية المستثمرين. هذا وفي إطار السعي أيضاً نحو تحقيق الكفاءة في أداء السوق، فقد حدد نظام الإدراج الشروط والمتطلبات التي يتعين على الشركات استيفاءها من أهمها: (سوق فلسطين للأوراق المالية، صفحة الكترونية)

* أن لا يقل رأس مال الشركة المكتتب به عن 2000000 مليوني دينار أردني، وأن يكون مدفوعاً بالكامل.

* أن لا يقل عدد المساهمين في الشركة عن 150 مائة وخمسين مساهماً يملك كل منهم وحدة تداول أو أكثر.

* أن لا تقل حصة الجمهور في الشركة عن 25% من رأس المال المكتتب به عند طرح الأسهم للاكتتاب العام.

* أن لا يقل عدد الأسهم المصدرة عن 100000 مائة ألف سهم.

* أن تكون الشركة ممارسة لنشاطها فعلاً، وقد نشرت بياناتها المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لمدة سنتين ماليتين على الأقل، وأن تكون قد حققت أرباحاً صافية قبل

الضريبة خلال السنة المالية السابقة لتقديم طلب الإدراج بنسبة لا تقل عن 5% من رأس المال المدفوع ، وبالنسبة للشركة حديثة التأسيس فعليها توفير دراسة جدوى للسنتين القادمتين.

* أن يثبت انعقاد الهيئة التأسيسية، أو الهيئة العامة العادية للشركة مرة واحدة على الأقل في السنة أو تتعهد الشركة بذلك.

* أن يتمتع أعضاء مجلس إدارة الشركة بالخبرة في مجال عمل الشركة، أو أن تكون الشركة متعاقدة مع مستشار ومتخصص لديه خبرة في مجال نشاطها.

* أن يكون رأس مال الشركة المكتتب به مدفوعاً بالكامل.

* أن يطرح للاكتتاب العام ما لا يقل عن 25% من مجموع أسهم الشركة التي يتم إصدارها.

* أن تكون الشركة قد نشرت بياناتها المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لمدة سنة مالية واحدة على الأقل، وأن تتعهد الشركة بنشر ميزانيتها ونتائج أعمالها في وسائل النشر اليومية وذلك قبل السماح بتداول أسهمها في السوق، وبالنسبة للشركة حديثة التأسيس فعليها توفير دراسة جدوى اقتصادية.

* أن يثبت إنعقاد الهيئة التأسيسية أو الهيئة العامة العادية للشركة مرة واحدة على الأقل في السنة أو تتعهد الشركة بذلك.

أما بالنسبة للشركات غير الفلسطينية فهي نفس شروط إدراج الشركات الفلسطينية بالإضافة إلى :

1 أن تكون العملة الصادرة بها الأسهم لها أسعار صرف لدى سلطة النقد الفلسطينية.

2 أن يكون للشركة الأجنبية المصدرة لهذه الأسهم ممثل قانوني أو فرع مسجل وفق قانون الشركات الساري في فلسطين يقوم بمهام تسجيل الأسهم وتوزيع الأرباح وتلقي وإصدار التقارير والوثائق ذات الصلة بعمل الشركة.

3 أن يكون قد مضى سنتان على الأقل على إدراج أسهم الشركة لدى السوق في الدولة الأجنبية التي تخضع الشركة لقوانينها، وأن تخضع تلك السوق لإشراف جهة تمارس اختصاصات شبيهة باختصاصات الهيئة.

4 -ألا توجد للشركة أو لدى الدولة التي تتبعها بجنسيتها أية قيود مطلقة بشأن حظر انتقال ملكية الأسهم بين المتعاملين من غير مواطنيها، مع ضرورة بيان القيود المحدودة إن وجدت.

5 -أن تحصل على موافقة الهيئة المسبقة.

3.2.2 أثر جودة المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية:

حيث أن المعلومات المحاسبية تمثل حقائق ترتبط بأنشطة الوحدة الاقتصادية و تكون قابلة للقياس بوحدات نقدية ويتم عرضها بما يتفق مع احتياجات وطبيعة متخذ القرار، وبالتالي فإن تأثير تلك المعلومات على المستثمرين الحاليين والمرقبين سيكون فاعلاً في حالة توفر عناصر الجودة في تلك المعلومات فضلاً عن أهمية تلك الجودة في الرفع من كفاءة السوق من خلال وجود نظام فعال للمعلومات المحاسبية تتدفق من خلاله المعلومات المناسبة في الأوقات المناسبة وبالتكلفة المناسبة والتي تمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة للاستثمار، وفي هذا الصدد فقد ذكر (lambert et al,2006,p32) أن جودة المعلومات المحاسبية لها تأثير مباشر أو غير مباشر على قرارات المستثمرين وكذلك على تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم به ، ويتضح تأثير جودة المعلومات المحاسبية عند تأخير نشر المعلومات أو عدم دقتها أو التحيز في عرضها وعدم اعتمادها على مبادئ ومعايير محاسبية متفق عليها، فإن ذلك يحدث تأثير سلبي على سلوك المستثمر ويؤثر في درجة المخاطر التي يرغب في تحملها وفقاً لظروفه، مما يؤدي إلى ضعف فعالية سوق الأوراق المالية في عملية الإفصاح عن المعلومات ما لم تتوفر في تلك المعلومات مستوى الجودة المطلوب.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لجودة المعلومات المحاسبية لنمو المعاملات في السوق وتدعيم ثقة المتعاملين في الشركات المدرجة في السوق، إلا أن حصول جميع المستثمرين على المعلومات اللازمة لهم لتقييم القرار الاستثماري يعد أحد التحديات التي يمكن أن تواجه أي سوق للأوراق المالية، الأمر الذي يتطلب وجود أنظمة وقوانين تدعم استقرار السوق، وتوفر المعلومات الكافية والعادلة من الإفصاح بدرجة تمكن الجميع من التعامل مع هذه المعلومات بطريقة مناسبة ودون أن يتمكن البعض من تحقيق أرباح غير عادية على حساب باقي المتعاملين الذين ليس لديهم القدرة

للوصول إلى تلك المعلومات، وبالتالي يمكن القول بأن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية تساهم بقدر كبير في تحقيق مستوى عال من الكفاءة لسوق الأوراق المالية. وفي الواقع وتطبيقاً لمبدأ الإفصاح فلا بد من الإفصاح عن كافة المعلومات وبشكل موضوعي من خلال القوائم الأساسية والتي يجب أن تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة، وهذه القوائم:

- قائمة المركز المالي

- قائمة الدخل

- قائمة التدفقات النقدية

- قائمة التغير في حقوق الملكية

وقد نصت كثير من التعليمات والقوانين التي تنظم عمل سوق فلسطين للأوراق المالية على ضرورة الإفصاح عن القوائم المالية والواردة في المادة رقم (31) على ما يلي:

يجب أن يتضمن التقرير السنوي الإشارة إلى أصول وخصوم الشركة المدرجة وحالتها المالية ومقدار ما حققته من ربح أو خسارة ، وعلى وجه الخصوص بيان ما يلي :

1. البيانات المالية المجدولة التالية وذلك لسنتين ماليتين سابقتين (أو طوال فترة وجود الشركة المدرجة إذا كانت تقل عن سنتين) وعن كل سنة مالية أخرى تكون تغطيتها ضرورية حتى لا تكون البيانات مضللة:

أ . صافي المبيعات والعوائد من العمليات المتكررة (المستمرة).

ب . أرباح (أو خسائر) العمليات المتكررة.

ج . أرباح (أو خسائر) العمليات المتكررة لكل سهم عادي.

د . العوائد النقدية لكل سهم عادي.

هـ . قائمة الميزانية، بما في ذلك مجموع الموجودات والالتزامات طويلة الأجل والأسهم الممتازة القابلة للاسترجاع.

2. سعر صرف العملة التي تم استخدامها في البيانات المالية في مقابل الدولار الأمريكي أو الدينار الأردني، مع بيان المصدر الذي أخذ منه هذا السعر والذي يجب أن يكون سلطة النقد الفلسطينية أو بنكاً معروفاً.

3. تقييم الإدارة للوضع المالي للشركة المدرجة والتغير الذي طرأ عليه ونتائج العمليات التي قامت بها الشركة المدرجة بالنسبة لكل سنة، وعلى وجه الخصوص ما يلي:

أ. وفرة رأس المال العامل، مع بيان مصادره الداخلية ومصادره النقدية غير المستخدمة والعوامل التي تؤدي إلى زيادته أو إنقاصه والإجراءات التي اتخذتها الشركة المدرجة أو تنوي اتخاذها في هذه الحالة الأخيرة لتجنب النقص فيه.

ب. مصادر رأس المال، مع بيان التغيرات المتوقعة عليها وتكاليف تلك المصادر.

ج. نتائج العمليات، مع بيان كل التغيرات التي أثرت بشكل واضح على الدخل الناتج من العمليات المتكررة، والتغيرات التي قد تؤثر كذلك على صافي المبيعات والعوائد من العمليات المتكررة، وفي حالة الزيادة في المبيعات والعوائد بيان ما إذا كان سبب ذلك ارتفاع الأسعار أو زيادة حجم المنتجات أو الخدمات المقدمة أو تقديم منتجات أو خدمات جديدة، وبيان أثر التضخم والأسعار المتغيرة على صافي مبيعات وعوائد الشركة المدرجة وعلى أرباحها من العمليات المتكررة.

4. البيانات المالية المفصلة وذلك عن سنتين ماليتين سابقتين (أو طوال فترة وجود الشركة المدرجة إذا كانت نقل عن سنتين)، وعلى وجه الخصوص:

أ. قوائم الميزانية العمومية بشكل جدول مقارنة.

ب. قوائم الدخل بشكل جدول مقارنة.

ج. قوائم التدفق النقدي بشكل جدول مقارنة.

د. تقارير مدققي الحسابات.

هـ. الملاحظات على القوائم المالية.

و. بيان بالأسهم العادية.

ز. الربح (أو الخسارة)، بعد خصم الضريبة، الناتج عن العمليات المتكررة الخاصة بكل ورقة مالية.

ح. عوائد كل ورقة مالية.

أسماء الشركات التي يكون للشركة المدرجة جزءاً لا يقل عن 10 % من رأسمالها يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على تقدير موجودات الشركة المدرجة ووضعها المالي وخسائرها وأرباحها، وكذلك مقدار هذا الجزء من رأس مال هذه الشركات ومجال عمل هذه الشركات ومقدار رأسمال الشركة المدرجة واحتياجاتها ومقدار ربحها (أو خسارتها)، بعد خصم الضريبة، من العمليات المتكررة للسنة المالية الأخيرة، وقيمة الأوراق المالية لهذه الشركات كما تظهر في حسابات الشركة المدرجة ومقدار المبلغ الذي لم يدفع بخصوصها بعد، ومقدار العوائد الناتجة من هذه الأوراق المالية خلال السنة المالية السابقة على الأقل ومقدار الديون التي تكون للشركة المدرجة أو عليها في مواجهة هذه الشركات. هذا ولكي تكون المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية مفيدة لجميع مستخدميها يجب أن تتمتع بالخصائص النوعية كالملاءمة والموثوقية وقابليتها للمقارنة والأهمية النسبية. وقد أكد على ذلك القوانيين التي يعمل في ظلها سوق فلسطين للأوراق المالية كما يلي:

* خاصة التوقيت المناسب:

- الإفصاح للسوق عن البيانات المالية السنوية من خلال إعداد التقرير السنوي خلال فترة أقصاها (3) ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة مدققة من المدقق القانوني.

- الإفصاح للسوق عن البيانات المالية نصف السنوية من خلال إعداد التقرير نصف السنوي خلال فترة أقصاها (45) خمسة وأربعين يوماً من تاريخ انقضاء نصف السنة المالية للشركة مراجعة من قبل مدقق الحسابات المعتمد.

- الإفصاح للسوق عن البيانات المرحلية من خلال إعداد تقرير دوري (ربع سنوي) وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وذلك خلال فترة أقصاها شهر واحد من تاريخ انتهاء كل ثلاثة شهور على أن يكون مراجعاً من قبل المدقق الداخلي للشركة، إن وجد ويستثنى من ذلك آخر تقرير (تقرير نهاية السنة المالية) حيث يصدر كتقرير نهائي حسب الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة.

- عند تغيير السنة المالية للشركة يجب الإفصاح للسوق عن البيانات المالية للفترة الانتقالية وذلك خلال (45) خمسة وأربعين يوماً من تاريخ نهاية تلك الفترة.

- عند حدوث أمور جوهرية أو أحداث مهمة من المحتمل أن تؤثر على ربحية الشركة المدرجة أو مركزها المالي أو أسعار الأوراق المالية المصدرة فيجب إخطار السوق حالاً بهذه الأمور أو الأحداث وذلك بما لا يزيد عن يوم عمل واحد من تاريخ وقوعها.

* خاصية الملاءمة بموجب نظام سوق فلسطين للأوراق المالية يجب أن تكون البيانات المالية صحيحة ويمكن الإعتماد عليها.

كما ويتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الحواشي للقوائم المالية حيث يتم توضيح العناصر المعروضة في الهيكل الأساسي للقوائم المالية، وإذا كانت المعلومات المعروضة لا تعطي صورة كاملة عن الأحداث الاقتصادية أو الوضع المالي، فسيكون هناك حاجة لمعلومات إضافية لاكتمال الصورة وهذه المعلومات ترد على شكل شروحات في الحواشي ومن الأمثلة على ذلك وصف السياسات المحاسبية المتبعة (عبد ربه، 2009، ص154).

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية (الطريقة والاجراءات)

- 4.1 أسلوب الدراسة
- 4.2 أداة الدراسة
- 4.3 مجتمع وعينة الدراسة
- 4.4 صدق الإستبان
- 4.5 الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

تمهيد:

يتناول هذا الفصل شرحاً مفصلاً للأسلوب المستخدم في الدراسة ومجتمع الدراسة والعينة المستهدفة، وكذلك وبيان أداة الدراسة ومدى صدقها وثباتها، ويتضمن الأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل الدراسة.

4.1 أسلوب الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول وصف وتقييم " أثر جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية " ويحاول المنهج الوصفي التحليلي أن يقارن ويفسر ويقيم بغرض التوصل إلي نتائج تدعم أهداف البحث.

وقد استخدم مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. المصادر الثانوية: حيث تم معالجة الإطار النظري للبحث باللجوء إلي مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسية وصممت خصيصاً لهذا الغرض ووزعت على فئتين : الفئة الأولى هم المدراء الماليون في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ومراجعي الحسابات الداخليين كفئة داخلية تشرف على إعداد القوائم والتقارير المالية، والفئة الثانية هم مدققو الحسابات الخارجيين كفئة خارجية تدقق على القوائم والتقارير المالية التي تصدرها الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني.

4.2 أداة الدراسة:

تم إعداد إستبانة حول " أثر جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية " .

تتكون إستبانة الدراسة من قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن السمات الشخصية للمستجيب

(المسمى الوظيفي ، سنوات الخبرة ، القطاع الذي تنتمي له الشركة ، حجم رأس مال الشركة)

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة وتتكون الإستبانة من 62 فقرة موزعة على أربعة مجالات رئيسية هي:

المجال الأول: مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية ويتكون من (17) فقرة

المجال الثاني: الثقة في المعلومات المحاسبية ويتكون من (9) فقرات

المجال الثالث: الإفصاح الكافي والعادل عن المعلومات المحاسبية ويتكون من (18) فقرة

المجال الرابع: قياس أداء إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية ويتكون من (18) فقرة

وقد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس استجابات الباحثين لفقرات الاستبانة حسب جدول (1):

جدول رقم 1: درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	قليلة جداً	قليلة	متوسطة	عالية	عالية جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

تم اختيار الدرجة (1) للاستجابة " قليلة جداً " وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 20%.

4.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة كل من المسؤول الرئيسي عن إعداد القوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وكذلك مدقق الحسابات الداخلي لعدد (40) شركة تم توزيع إستبانتين لكل شركة، بالإضافة إلى مدققي الحسابات الخارجيين لهذه الشركات وعددهم 10 مكاتب وتم توزيع أربعة إستبانات لكل مكتب، وكان مجموع الاستبانات التي وزعت 120 استبانة، تم استلام 38 استبانة من الشركات و34 استبانة من مكاتب تدقيق الحسابات، وبذلك بلغ عدد الاستبانات المستلمة والتي خضعت للدراسة 72 إستبانة، أي بنسبة استرداد 60%، انظر الملحق رقم(3).

4.4 صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الإستبانة أن تقيس أسئلة الإستبانة ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الإستبانة بطريقتين:

1- صدق المحكمين:

تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (6) متخصصين في المحاسبة والإدارة المالية والإحصاء - انظر الملحق رقم (2)، وقد استجابت الباحثة لآراء المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورته النهائية - انظر الملحق رقم (1).

2- صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

3- ثبات الإستبانة Reliability:

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

أولاً: نتائج الاتساق الداخلي

يوضح جدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبيّنة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم 2: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (.Sig)	معامل ارتباط سبيرمان	الفقرة
1.	*0.000	0.706	تعد الشركات تقارير أداء شهرية وربع سنوية ونصف سنوية وذلك بشكل مستمر دورياً.
2.	*0.000	0.686	تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل.
3.	*0.000	0.763	تساعد المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية في تأكيد أو تصحيح التنبؤات
4.	*0.000	0.784	يتم تقديم المعلومات المحاسبية للمستخدمين في الوقت المناسب.
5.	*0.000	0.619	تعتبر الفترة الزمنية ما بين إعداد القوائم المالية ونشرها ملائمة لتحقيق منفعة المعلومات.
6.	*0.000	0.680	تعتبر القوائم المالية المقدمة ملائمة لتحقيق السعر الكفء في السوق المالي الفلسطيني.
7.	*0.001	0.365	نشر القوائم المالية في الوقت المناسب يؤثر على أسعار وحجم التداول في سوق الأوراق
8.	*0.000	0.794	يتم نشر القوائم والتقارير المالية في الوقت المناسب وطبقاً لقوانين وأنظمة سوق فلسطين
9.	*0.000	0.771	تعتبر نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة ملائمة لتنشيط حركة التداول في السوق
10.	*0.000	0.763	توفر الشركات بيانات كافية عن مصادر الإيرادات سواء من العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية.
11.	*0.000	0.841	توفر الشركات معلومات ملائمة عن المخاطر التي تتعرض لها.
12.	*0.000	0.774	توفر الشركات معلومات ملائمة عن التغيرات في هيكل رأس المال.
13.	*0.000	0.585	توفر الشركات معلومات ملائمة عن نصيب السهم من الأرباح.
14.	*0.000	0.719	توفر الشركات معلومات ملائمة عن مدى قيام المدقق بتقييم كفاءة الإدارة.
15.	*0.000	0.719	توفر الشركات معلومات ملائمة عن التغيرات في السياسات المحاسبية.
16.	*0.000	0.771	توفر الشركات معلومات ملائمة عن التغيرات في التقديرات المحاسبية.
17.	*0.000	0.630	توفر الشركات معلومات ملائمة عن نسب التوزيعات المقررة للمساهمين.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يوضح جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم 3: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل ارتباط لاسيرمان	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية تعبر بصدق عن العمليات	0.795	*0.000
2.	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية خالية من التحيز.	0.859	*0.000
3.	المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية تزيد من ثقة المستثمرين	0.759	*0.000
4.	تعتبر المعلومات المحاسبية التي تنشرها الشركات ذات قابلية للتحقق.	0.864	*0.000
5.	تعتبر المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات مفيدة وتساعد في توصيف	0.765	*0.000
6.	تنصف المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات بالموضوعية.	0.829	*0.000
7.	تعتبر المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات على درجة عالية من	0.863	*0.000
8.	تعتبر المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات على درجة عالية من	0.857	*0.000
9.	تساهم المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات في توصيف الموضوعات وتتناولها بطريقة تكاملية.	0.879	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يوضح جدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم 4: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل ارتباط سبيرمان	الفقرة
1.	*0.000	0.735	تظهر القوائم المالية جميع المعلومات المحاسبية التي تهم الفئات الخارجية
2.	*0.000	0.612	يتم الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية التي تستخدم في إعداد
3.	*0.000	0.799	يتم إعداد قوائم مرحلية ذات صلة توفر درجة مصداقية عالية بين
4.	*0.000	0.770	يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية حسب أهميتها النسبية.
5.	*0.000	0.734	يعتبر الإفصاح المحاسبي كافياً لتحفيز المستثمرين لاتخاذ قراراتهم بصورة
6.	*0.000	0.768	توفر الشركات من خلال قوائمها المالية إفصاحاً عادلاً ومتوازناً لكافة
7.	*0.000	0.823	يتم الإفصاح عن كافة التغيرات التي تحدث في رأس مال الشركة.
8.	*0.000	0.836	يتم الإفصاح بصورة كافية عن نسبة الأرباح والخسائر.
9.	*0.000	0.733	يتم الإفصاح بصورة كافية عن التوزيعات النقدية للمساهمين.
10.	*0.000	0.801	يتم الإفصاح بصورة كافية عن نصيب السهم من الأرباح.
11.	*0.000	0.746	يتم الإفصاح عن قيمة الهبوط المتوقع في الأصول والالتزامات المحتملة
12.	*0.000	0.788	يتم الإفصاح عن المكاسب المحققة والخسائر المحتملة.
13.	*0.000	0.694	يتم الإفصاح عن الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة التي تحدث خلال السنة ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.
14.	*0.000	0.815	يتم الإفصاح عن أي قرارات أو معلومات قد تؤثر على أداء الشركة أو قدرتها التنافسية في السوق.
15.	*0.000	0.633	يتم الإفصاح عن امتيازات تتمتع بها الشركة أو منتجاتها بموجب القوانين
16.	*0.000	0.563	يتم الإفصاح عن أي براءات اختراع أو حقوق امتياز يتم الحصول عليها
17.	*0.000	0.696	يتم الإفصاح عن مدى التزام الشركة بمعايير الجودة العالمية.
18.	*0.000	0.800	يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يوضح جدول (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم 5: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	تعمل إدارة السوق على تسهيل عمليات التداول.	0.717	*0.000
2.	توفر إدارة السوق الاتصالات بين البائعين والمشتريين.	0.759	*0.000
3.	تقوم السوق بتشجيع الأفراد والمؤسسات على التعامل في بيع وشراء	0.608	*0.000
4.	تعمل إدارة السوق على إرشاد وتوجيه المستثمرين للاستثمار بالأوراق	0.661	*0.000
5.	إجراءات العمل في السوق سهلة ومساعدة للمتعاملين.	0.576	*0.000
6.	يعمل السوق على تشجيع طرح أسهم لإنشاء شركات جديدة.	0.377	*0.001
7.	تتوفر لدى السوق الإمكانيات والتقنيات المتطورة لتسيير عملية التداول وعرض أوامر تنفيذ الصفقات.	0.690	*0.000
8.	يقوم السوق بإصدار النشرات والتقارير التي تشتمل على جميع المعلومات	0.664	*0.000
9.	تفرض أنظمة السوق ضرورة توفر عناصر الإفصاح العادل على	0.641	*0.000
10.	تعمل إدارة السوق على حماية المستثمر من التلاعب والاستغلال.	0.779	*0.000
11.	تعمل إدارة السوق على توفر عناصر الشفافية في عمليات تداول الأوراق	0.777	*0.000
12.	تعمل إدارة السوق بحياديته وتتعامل مع المعلومات بدرجة متوازنة وفي	0.733	*0.000
13.	إدارة السوق لها القدرة على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.	0.798	*0.000
14.	يوجد تشريعات وقوانين تنظم أداء السوق، قادرة على مواكبة التطورات والتغيرات الاقتصادية.	0.683	*0.000
15.	تحرص إدارة السوق على كسب ثقة المستثمرين في أداؤها.	0.731	*0.000
16.	تفرض إدارة السوق عقوبات ضد الجهات التي تنشر معلومات مالية مضللة أو تخفي معلومات ضرورية.	0.754	*0.000
17.	توفر إدارة السوق معلومات دقيقة حول الأسعار وحجم عمليات التداول التي تتم في السوق.	0.574	*0.000
18.	يتوافر لدى السوق وسطاء وخبراء قادرين على تقديم النصح والإرشاد والخدمات للمتعاملين في السوق.	0.721	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

يبين جدول (6) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

جدول رقم6: معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة.

الرقم	المجال	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية	0.912	*0.000
2.	الثقة في المعلومات المحاسبية	0.881	*0.000
3.	الإفصاح الكافي والعاقل عن المعلومات المحاسبية	0.946	*0.000
4.	قياس أداء إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية	0.849	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

3- ثبات الإستبانة Reliability:

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تم التحقق من ثبات إستبانة الدراسة من خلال طريقتين وذلك كما يلي:

أ- معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient:

استخدمت طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (7).

جدول رقم 7: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

م	المجال	معامل ألفا كرونباخ	الثبات *
1.	مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية	0.939	0.969
2.	الثقة في المعلومات المحاسبية	0.948	0.974
3.	الإفصاح الكافي والعاقل عن المعلومات المحاسبية	0.952	0.976
4.	قياس أداء إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية	0.931	0.965
	جميع مجالات الاستبانة	0.980	0.990

* الثبات = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

ويتضح من النتائج الموضحة في جدول (7) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال وتتراوح بين 0.931 و 0.952 لكل مجال من مجالات الإستبانة، كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الإستبانة كانت (0.980)، وكذلك قيمة الثبات كانت مرتفعة لكل مجال وتتراوح بين 0.965 و 0.976 لكل مجال من مجالات الإستبانة، كذلك كانت قيمة الثبات لجميع فقرات الإستبانة كانت (0.990) وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع، وتكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (1) قابلة للتوزيع.

ب- طريقة التجزئة النصفية Split Half Method:

تم تجزئة فقرات الاختبار إلي جزئين (الأسئلة ذات الأرقام الفردية ، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية) ثم تم حساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون Spearman Brown:

معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات

الأسئلة الزوجية. وتم الحصول على النتائج الموضحة في جدول رقم (8)

جدول رقم 8: طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الإستبانة

م	المجال	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
1.	مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية	0.917	0.957
2.	الثقة في المعلومات المحاسبية	0.904	0.950
3.	الإفصاح الكافي والعاقل عن المعلومات المحاسبية	0.920	0.959
4.	قياس أداء إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية	0.782	0.878
	جميع مجالات الإستبانة	0.971	0.985

ويتضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (8) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (سبيرمان براون (Spearman Brown) مقبول ودال إحصائياً.

وبذلك يتم التأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعلها صالحة لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

4.5 الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تم تفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- 1 - النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف عينة الدراسة.
- 2 - اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وطريقة التجزئة النصفية لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
- 3 - معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط بين كل مجالين من مجالات الدراسة، يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات اللامعلمية.
- 4 - اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

5.1 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

فيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

- توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

تبين النتائج الموضحة في جدول رقم (9) أن بنسبة 23.6% من عينة الدراسة هم مدير مالي، وما نسبته 18% من عينة الدراسة هم رئيس قسم الحسابات، وما نسبته 11.1% من عينة الدراسة هم مدقق حسابات داخلي، وما نسبته 47.2% من عينة الدراسة هم مدقق حسابات خارجي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وبهذا تم التعرف على آراء المتخصصين والمشرفين على إعداد القوائم المالية والعاملين داخل الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وكذلك التعرف على آراء افراد الجهة التي تدقق هذه القوائم المالية والمتمثلة في مدققو الحسابات الخارجيين.

جدول رقم 9: توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية %	العدد	المسمى الوظيفي
15.3	11	مدير مالي
12.5	9	رئيس قسم الحسابات
25	18	مدقق حسابات داخلي
47.2	34	مدقق حسابات خارجي
100.0	72	المجموع الكلي

- توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

يتبين من جدول رقم (10) أن ما نسبته 19.4% من عينة الدراسة عدد سنوات الخبرة لهم تتراوح ما بين سنة حتى أقل من 5 سنوات، و 15.2% من عينة الدراسة عدد سنوات الخبرة لهم تتراوح ما بين 5 إلى أقل من 10 سنوات، و 20.8% من عينة الدراسة عدد سنوات الخبرة لهم تتراوح ما بين 10 إلى أقل من 15 سنة، وأن 44.4% من عينة الدراسة عدد سنوات الخبرة لهم 15 سنة فأكثر.

ويتضح مما سبق أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة من ذوي الخبرة حيث تزيد سنوات الخبرة لديهم في مجال العمل المالي إلى أكثر من 15 سنة، ما يعكس دقة الاجابة وبالتالي الاطمئنان الى نتائج الدراسة.

جدول رقم 10: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
سنة إلى أقل من 5 سنوات	14	19.4
5 إلى أقل من 10 سنوات	11	15.2
10 إلى أقل من 15 سنة	15	20.8
15 سنة فأكثر	32	44.4
المجموع الكلي	72	100.0

- توزيع أفراد عينة الشركات حسب القطاع

يبين جدول رقم (11) أن 5.2% من أفراد عينة الفئة الأولى يعملون في قطاع التأمين، 29% من أفراد عينة الفئة الأولى يعملون في قطاع البنوك، 15.8% من أفراد عينة الفئة الأولى يعملون في قطاع الاستثمار، 21% من أفراد عينة الفئة الأولى يعملون في قطاع الخدمات، وأن ما نسبته 29% من أفراد عينة الفئة الأولى يعملون في قطاع الصناعة.

يلاحظ من الجدول التالي تنوع في المجالات التي تعمل بها عينة الدراسة (الفئة الأولى)، ومن المهم ذكره أن الفئة الثانية وهي مدققي الحسابات الخارجيين يقومون بالتدقيق لعدة شركات، فقد يدقق المكتب لثلاث أو أربع شركات من المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمختلف القطاعات وهذا التنوع في عينة الدراسة يؤدي إلى نتائج دقيقة يمكن تعميمها.

جدول رقم 11: توزيع أفراد العينة (الشركات) حسب القطاع

النسبة المئوية %	العدد	القطاع
5.2	2	قطاع التأمين
29	11	قطاع البنوك
15.8	6	قطاع الاستثمار
21	8	قطاع الخدمات
29	11	قطاع الصناعة
100.0	38	المجموع الكلي

- توزيع أفراد عينة الشركات حسب رأس المال

يبين جدول رقم (12) أن رأس المال للقطاعات المختلفة يتراوح ما بين 10,000 دينار و 230 مليون دينار، حيث بلغ وسيط رأس المال 8.0 مليون دينار (المتوسط الحسابي 39.5 مليون)، وتبين أن ما نسبته 26.3% من القطاعات رأس المال لها أقل من 5 مليون، و 26.3% من القطاعات يتراوح رأس المال لها ما بين 5- 10 مليون، و 34.2% من القطاعات يتراوح رأس المال لها ما بين 11- 50 مليون، وأن ما نسبته 13.2% من القطاعات رأس مالها أكثر من 50 مليون دينار.

جدول رقم 12: توزيع أفراد العينة (الشركات) حسب رأس المال

النسبة المئوية %	العدد	رأس المال
26.3	10	أقل من 5 مليون
26.3	10	5- 10 مليون
34.2	13	11- 50 مليون
13.2	5	أكثر من 50 مليون
100.0	38	المجموع الكلي

5.2 اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الاختبارات غير المعلمية (اختبار الإشارة)، وهو الاختبار مناسب في حالة وجود بيانات ترتيبية، حيث أن مقياس ليكرت المستخدم في الدراسة يعتبر مقياساً ترتيبياً.

ولاختبار الفرضيات باستخدام اختبار الإشارة مثلاً لمعرفة ما إذا كان متوسط (وسيط) درجة الإجابة يساوي قيمة معينة وذلك في حالة البيانات الترتيبية أو البيانات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي، وفي هذه الحالة يتم اختبار الفرضية الإحصائية التالية:

الفرضية الصفرية:

اختبار أن متوسط درجة الإجابة يساوي 3 وهي تقابل موافق بدرجة متوسطة حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3

إذا كانت Sig.(P-value) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ (حسب نتائج برنامج SPSS) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهي 3، أما إذا كانت Sig.(P-value) أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة، وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

- اختبار الفرضية الأولى:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وكفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية " .

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا والنتائج موضحة في جدول رقم (13).

جدول رقم 1: المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الأول

م	الفرقة	المتوسط الحسابي	النسبي	المتوسط الحسابي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الرتبة
1.	تعد الشركات تقارير أداء شهرية وربع سنوية ونصف سنوية وذلك بشكل مستمر دورياً.	4.34	86.76	7.51	*0.000	1	
2.	تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل.	3.81	76.29	5.66	*0.000	1	
3.	تساعد المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية في تأكيد أو تصحيح التنبؤات السابقة.	3.79	75.77	5.47	*0.000	2	
4.	يتم تقديم المعلومات المحاسبية للمستخدمين في الوقت المناسب.	4.01	80.28	6.67	*0.000	5	
5.	تعتبر الفترة الزمنية ما بين إعداد القوائم المالية ونشرها ملائمة لتحقيق منفعة المعلومات.	3.99	79.72	7.03	*0.000	6	
6.	تعتبر القوائم المالية المقدمة ملائمة لتحقيق السعر الكفاء في السوق المالي الفلسطيني.	3.44	68.86	3.12	*0.001	6	
7.	نشر القوائم المالية في الوقت المناسب يؤثر على أسعار وحجم التداول في سوق الأوراق المالي.	4.11	82.22	7.24	*0.000	4	
8.	يتم نشر القوائم والتقارير المالية في الوقت المناسب وطبقاً لقوانين وأنظمة سوق فلسطين للأوراق المالية.	4.22	84.44	7.43	*0.000	2	
9.	تعتبر نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة ملائمة لتنشيط حركة التداول في السوق المالي.	3.72	74.37	5.13	*0.000	5	
10.	توفر الشركات بيانات كافية عن مصادر الإيرادات سواء من العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية.	3.86	77.22	6.04	*0.000	0	
11.	توفر الشركات معلومات ملائمة عن المخاطر التي تتعرض لها.	3.32	66.48	2.45	*0.007	7	
12.	توفر الشركات معلومات ملائمة عن التغييرات في هيكل رأس المال.	3.93	78.61	6.28	*0.000	9	

3	*0.000	7.10	83.61	4.18	13. توفر الشركات معلومات ملائمة عن نصيب السهم من الأرباح.
1 4	*0.000	4.62	74.85	3.74	14. توفر الشركات معلومات ملائمة عن مدى قيام المدقق بتقييم كفاءة الإدارة. (من وجهة نظر الشركة)
	0.317	1.00	53.33	2.67	توفر الشركات معلومات ملائمة عن مدى قيام المدقق بتقييم كفاءة الإدارة. (من وجهة نظر المدققين)
6	*0.000	6.70	79.72	3.99	15. توفر الشركات معلومات ملائمة عن التغييرات في السياسات المحاسبية.
1 3	*0.000	5.21	75.56	3.78	16. توفر الشركات معلومات ملائمة عن التغييرات في التقديرات المحاسبية.
6	*0.000	6.51	79.72	3.99	17. توفر الشركات معلومات ملائمة عن نسب التوزيعات المقررة للمساهمين.
	*0.000	6.88	77.82	3.89	جميع فقرات المجال معاً

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

الجدول السابق يبين آراء عينة الدراسة في فقرات المجال الأول مرتبة حسب المتوسط الحسابي النسبي كما يلي:

1- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " تعد الشركات تقارير أداء شهرية وربع سنوية ونصف سنوية وذلك بشكل مستمر دورياً " يساوي 4.34 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 86.76%، قيمة اختبار الإشارة 7.51 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

2- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة " يتم نشر القوائم والتقارير المالية في الوقت المناسب وطبقاً لقوانين وأنظمة سوق فلسطين للأوراق المالية " يساوي 4.22 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 84.44%، قيمة اختبار الإشارة 7.43 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن

متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

3- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشر " توفر الشركات معلومات ملائمة عن نصيب السهم من الأرباح " يساوي 4.18 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 83.61%، قيمة اختبار الإشارة 7.10 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

4- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة " نشر القوائم المالية في الوقت المناسب يؤثر على أسعار وحجم التداول في سوق الأوراق المالي " يساوي 4.11 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.22%، قيمة اختبار الإشارة 7.24 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

5- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " يتم تقديم المعلومات المحاسبية للمستخدمين في الوقت المناسب " يساوي 4.01 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 80.28%، قيمة اختبار الإشارة 6.67 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

6- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " تعتبر الفترة الزمنية ما بين إعداد القوائم المالية ونشرها ملائمة لتحقيق منفعة المعلومات " يساوي 3.99 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.72%، قيمة اختبار الإشارة 7.03 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة

الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

7- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة عشر " توفر الشركات معلومات ملائمة عن التغيرات في السياسات المحاسبية " يساوي 3.99 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.72%، قيمة اختبار الإشارة 6.70 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

8- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة عشر " توفر الشركات معلومات ملائمة عن نسب التوزيعات المقررة للمساهمين " يساوي 3.99 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.72%، قيمة اختبار الإشارة 6.51 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

9- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية عشر " توفر الشركات معلومات ملائمة عن التغيرات في هيكل رأس المال " يساوي 3.93 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.61%، قيمة اختبار الإشارة 6.28 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

10- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة " توفر الشركات بيانات كافية عن مصادر الإيرادات سواء من العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية " يساوي 3.86 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.22%، قيمة اختبار الإشارة 6.04 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن

متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

11- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل " يساوي 3.81 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.29%، قيمة اختبار الإشارة 5.66 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

12- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " تساعد المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية في تأكيد أو تصحيح التنبؤات السابقة " يساوي 3.79 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.77%، قيمة اختبار الإشارة 5.47 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

13- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة عشر " توفر الشركات معلومات ملائمة عن التغيرات في التقديرات المحاسبية " يساوي 3.78 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.56%، قيمة اختبار الإشارة 5.21 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

14- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة عشر " توفر الشركات معلومات ملائمة عن مدى قيام المدقق بتقييم كفاءة الإدارة " يساوي 3.74 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.85%، قيمة اختبار الإشارة 4.62 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة

لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل الموظفين من داخل الشركة على هذه الفقرة.

أما من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين فقد كان المتوسط الحسابي لنفس الفقرة يساوي 2.67 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 53.33%، قيمة اختبار الإشارة 4.62 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.317 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل مرجعي الحسابات الخارجيين على هذه الفقرة.

15- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة " تعتبر نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة ملائمة لتنشيط حركة التداول في السوق المالي " يساوي 3.72 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.37%، قيمة اختبار الإشارة 5.13 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

16- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " تعتبر القوائم المالية المقدمة ملائمة لتحقيق السعر الكفاء في السوق المالي الفلسطيني " يساوي 3.44 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 68.86%، قيمة اختبار الإشارة 3.12 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

17- المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشر " توفر الشركات معلومات ملائمة عن المخاطر التي تتعرض لها " يساوي 3.32 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 66.48%، قيمة اختبار الإشارة 2.45 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.007 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد

عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

يبين الجدول رقم (13) بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.89 أي أن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 77.8% ، قيمة اختبار الإشارة 6.88 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "ملاءمة المعلومات المحاسبية" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، وبذلك يتم التحقق من صحة الفرضية الأولى القائلة:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وكفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية " .

نستخلص مما سبق أن الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تعد تقارير مالية شهرية وربع سنوية ونصف سنوية بشكل مستمر ويتم نشرها في الوقت المناسب طبقاً لقوانين سوق فلسطين المالي كما أن الشركات توفر معلومات ملائمة عن نصيب السهم من الأرباح بدرجة موافقة عالية من قبل أفراد العينة، كما أن هناك موافقة بدرجة عالية على أن تقديم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يؤثر على كفاءة السوق المالية.

إلا أن متوسط درجة الموافقة قد انخفضت في بعض البنود مثل مدى توفر معلومات محاسبية ملائمة عن التغييرات في السياسات المحاسبية وعن نسب التوزيعات المقررة للمساهمين ومدى توفر معلومات عن التغييرات في هيكل رأس المال، وكذلك في مدى توفر بيانات كافية عن مصادر الإيرادات، وفي مدى ملائمة تلك المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالمستقبل ولتصحيح التنبؤات السابقة، وانخفضت درجة الموافقة كذلك في الفقرات التي اختبرت مدى ملائمة تلك المعلومات المحاسبية لتحقيق شروط الكفاءة، وتتفق هذه النتائج مع دراسة نجم بأن هناك معلومات مالية أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر على القرار الاستثماري وبالتالي على حجم التداول في السوق المالي.

- اختبار الفرضية الثانية: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة في المعلومات المحاسبية وكفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية " .

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (14).

جدول رقم 14: المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثاني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي النسبي	المتوسط الحسابي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
1.	المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية تعبر بصدق عن العمليات المالية.	78.89	3.94	6.25	*0.000	1
2.	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية خالية من التحيز.	73.06	3.65	4.38	*0.000	7
3.	المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية تزيد من ثقة المستثمرين بالشركة.	78.89	3.94	6.17	*0.000	1
4.	تعتبر المعلومات المحاسبية التي تنشرها الشركات ذات قابلية للتحقق.	73.06	3.65	5.04	*0.000	7
5.	تعتبر المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات مفيدة وتساعد في توصيف الأحداث الراهنة .	75.00	3.75	5.60	*0.000	3
6.	تتصف المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات بالموضوعية.	74.17	3.71	5.63	*0.000	4
7.	تعتبر المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات على درجة عالية من المصادقية.	73.06	3.65	4.58	*0.000	7
8.	تعتبر المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات على درجة عالية من الشفافية.	73.61	3.68	4.50	*0.000	5
9.	تساهم المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات في توصيف الموضوعات وتناولها بطريقة تكاملية.	73.61	3.68	5.41	*0.000	5
	جميع فقرات المجال معاً	74.81	3.74	5.70	*0.000	

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

الجدول السابق يبين آراء عينة الدراسة في فقرات المجال الثاني مرتبة حسب المتوسط الحسابي النسبي كما يلي:

1- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية تعبر بصدق عن العمليات المالية " يساوي 3.94 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.89 %، قيمة اختبار الإشارة 6.25 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

2- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية تزيد من ثقة المستثمرين بالشركة " يساوي 3.94 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.89 %، قيمة اختبار الإشارة 6.17 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

3- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " تعتبر المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات مفيدة وتساعد في توصيف الأحداث الراهنة " يساوي 3.75 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.00 %، قيمة اختبار الإشارة 5.60 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

4- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " تصف المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات بالموضوعية " يساوي 3.71 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.17 %، قيمة اختبار الإشارة 5.63 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

5- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة " تعتبر المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات على درجة عالية من الشفافية " يساوي 3.68 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.61 %، قيمة اختبار الإشارة 4.50 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

6- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة " تساهم المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات في توصيف الموضوعات وتتناولها بطريقة تكاملية " يساوي 3.68 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.61 %، قيمة اختبار الإشارة 5.41 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

7- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " تعتبر المعلومات المحاسبية التي تنتشرها الشركات ذات قابلية للتحقق " يساوي 3.65 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.06 %، قيمة اختبار الإشارة 5.04 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

8- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة " تعتبر المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات على درجة عالية من المصداقية. " يساوي 3.65 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.06 %، قيمة اختبار الإشارة 4.58 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

9- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية خالية من التحيز " يساوي 3.65 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.06 %، قيمة اختبار الإشارة 4.38 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

يبين الجدول السابق بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.74 أي أن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 74.8 %، قيمة اختبار الإشارة 5.70 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " الثقة في المعلومات المحاسبية " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، وبذلك يتم التحقق من صحة الفرضية الثانية والقائلة:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة في المعلومات المحاسبية وكفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية " .

نستخلص أن المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات المدرجة في سوق فلسطين المالي تعبر بصدق عن العمليات المالية وأنها تزيد من ثقة المستثمرين بالشركة وهي مفيدة وتساعد في توصيف الأحداث والعمليات المالية بالشركة وتتصف بالموضوعية وعلى درجة من الشفافية وقابلة للتحقق وهي معلومات خالية من التحيز، وقد كانت الموافقة على ما سبق بنسبة لا ترفع من مستوى كفاءة السوق المالي الفلسطيني، حيث إن عدم الثقة بالمعلومات المحاسبية والتحيز في عرضها يؤثر على سلوك المستثمر وعلى درجة المخاطرة التي يرغب في تحملها وبالتالي يؤثر ذلك على حجم التداول في السوق المالي وهذه النتيجة تتفق مع دراسة خليل عطاالله حول أن فقد الثقة بالمعلومات المحاسبية هو أحد أهم المشاكل التي تواجهها الأسواق المالية.

-اختبار الفرضية الثالثة:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الإفصاح الكافي والعاقل عن المعلومات المحاسبية وكفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية "

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (15).

الجدول يبين آراء عينة الدراسة في فقرات المجال الثالث مرتبة حسب المتوسط الحسابي النسبي كما يلي:

جدول رقم 2: المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثالث

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
1.	تظهر القوائم المالية جميع المعلومات المحاسبية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع.	3.86	77.18	6.50	*0.000	9
2.	يتم الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية.	4.04	80.86	7.29	*0.000	5
3.	يتم إعداد قوائم مرحلية ذات صلة توفر درجة مصداقية عالية بين المستخدمين لها.	3.82	76.34	5.65	*0.000	11
4.	يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية حسب أهميتها النسبية.	3.82	76.34	6.01	*0.000	11
5.	يعتبر الإفصاح المحاسبي كافياً لتحفيز المستثمرين لاتخاذ قراراتهم بصورة أكثر واقعة.	3.66	73.24	4.67	*0.000	14
6.	توفر الشركات من خلال قوائمها المالية إفصاحاً عادلاً ومتوازناً لكافة المستثمرين.	3.77	75.49	5.52	*0.000	13
7.	يتم الإفصاح عن كافة التغيرات التي تحدث في رأس مال	4.13	82.54	7.03	*0.000	3
8.	يتم الإفصاح بصورة كافية عن نسبة الأرباح والخسائر.	4.03	80.56	6.72	*0.000	6
9.	يتم الإفصاح بصورة كافية عن التوزيعات النقدية للمساهمين.	4.18	83.66	6.73	*0.000	2
10.	يتم الإفصاح بصورة كافية عن نصيب السهم من الأرباح.	4.19	83.71	7.19	*0.000	1

18	*0.001	3.08	69.86	3.49	11	يتم الإفصاح عن قيمة الهبوط المتوقع في الأصول والالتزامات المحتملة للشركة.
15	*0.000	4.67	72.96	3.65	12	يتم الإفصاح عن المكاسب المحققة والخسائر المحتملة.
8	*0.000	6.40	77.46	3.87	13	يتم الإفصاح عن الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة التي تحدث خلال السنة ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.
16	*0.000	4.41	72.78	3.64	14	يتم الإفصاح عن أي قرارات أو معلومات قد تؤثر على أداء الشركة أو قدرتها التنافسية في السوق.
7	*0.000	6.89	79.44	3.97	15	يتم الإفصاح عن امتيازات تتمتع بها الشركة أو منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة السارية.
10	*0.000	5.39	76.39	3.82	16	يتم الإفصاح عن أي براءات اختراع أو حقوق امتياز يتم الحصول عليها من قبل الشركة.
17	*0.000	3.54	71.83	3.59	17	يتم الإفصاح عن مدى التزام الشركة بمعايير الجودة العالمية.
4	*0.000	6.43	81.41	4.07	18	يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية تبعاً للمعايير المحاسبية الدولية.
	*0.000	6.88	77.40	3.87		جميع فقرات المجال معاً

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

1- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة " يتم الإفصاح بصورة كافية عن نصيب السهم من الأرباح " يساوي 4.19 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 83.71% ، قيمة اختبار الإشارة 7.19 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

2- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة " يتم الإفصاح بصورة كافية عن التوزيعات النقدية للمساهمين " يساوي 4.18 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 83.66% ، قيمة اختبار الإشارة 6.73 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن

درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

3- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة " يتم الإفصاح عن كافة التغيرات التي تحدث في رأس المال " يساوي 4.13 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.54% ، قيمة اختبار الإشارة 7.03 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

4- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة عشر " يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية تبعاً للمعايير المحاسبية الدولية " يساوي 4.07 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.41% ، قيمة اختبار الإشارة 6.43 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

5- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " يتم الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية " يساوي 4.04 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 80.86% ، قيمة اختبار الإشارة 7.29 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

6- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة " يتم الإفصاح بصورة كافية عن نسبة الأرباح والخسائر " يساوي 4.03 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 80.56% ، قيمة اختبار الإشارة 6.72 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن

درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

7- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة عشر " يتم الإفصاح عن امتيازات تمتع بها الشركة أو منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة السارية " يساوي 3.97 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.44% ، قيمة اختبار الإشارة 6.89 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

8- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشر " يتم الإفصاح عن الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة التي تحدث خلال السنة ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة " يساوي 3.87 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.46% ، قيمة اختبار الإشارة 6.40 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

9- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " تظهر القوائم المالية جميع المعلومات المحاسبية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع " يساوي 3.86 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.18% ، قيمة اختبار الإشارة 6.50 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

10- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة عشر " يتم الإفصاح عن أي براءات اختراع أو حقوق امتياز يتم الحصول عليها من قبل الشركة " يساوي 3.82 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.39% ، قيمة اختبار الإشارة 5.39 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن

متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

11- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية حسب أهميتها النسبية " يساوي 3.82 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.34% ، قيمة اختبار الإشارة 6.01 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

12- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " يتم إعداد قوائم مرحلية ذات صلة توفر درجة مصداقية عالية بين المستخدمين لها " يساوي 3.82 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.34% ، قيمة اختبار الإشارة 5.65 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

13- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " توفر الشركات من خلال قوائمها المالية إفصاحاً عادلاً ومتوازناً لكافة المستثمرين " يساوي 3.77 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.49% ، قيمة اختبار الإشارة 5.52 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

14- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " يعتبر الإفصاح المحاسبي كافياً لتحفيز المستثمرين لاتخاذ قراراتهم بصورة أكثر واقعية " يساوي 3.66 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.24% ، قيمة اختبار الإشارة 4.67 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة

لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

15- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية عشر " يتم الإفصاح عن المكاسب المحققة والخسائر المحتملة " يساوي 3.65 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72.96% ، قيمة اختبار الإشارة 4.67 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

16- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة عشر " يتم الإفصاح عن أي قرارات أو معلومات قد تؤثر على أداء الشركة أو قدرها التنافسية في السوق " يساوي 3.64 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72.78% ، قيمة اختبار الإشارة 4.41 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

17- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة عشر " يتم الإفصاح عن مدى التزام الشركة بمعايير الجودة العالمية " يساوي 3.59 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.83% ، قيمة اختبار الإشارة 3.54 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

18- المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشر " يتم الإفصاح عن قيمة الهبوط المتوقع في الأصول والالتزامات المحتملة للشركة " يساوي 3.49 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 69.86% ، قيمة اختبار الإشارة 3.08 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.001 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة

الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

يبين الجدول السابق أن المتوسط الحسابي يساوي 3.87 أي أن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 77.40% قيمة اختبار الإشارة 6.88 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " درجة الإفصاح الكافي والعاقل عن المعلومات المحاسبية " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، وبذلك يتم التحقق من صحة الفرضية الثالثة والقائلة:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الإفصاح الكافي والعاقل عن المعلومات المحاسبية وكفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية " .

نستخلص مما سبق أن هناك موافقة بدرجة عالية على أنه يتم الإفصاح عن نصيب السهم من الأرباح وعن التوزيعات النقدية للمساهمين وعن كافة التغيرات التي تحدث في رأس المال وأنه يتم الإفصاح تبعاً للمعايير المحاسبية الدولية ويتم كذلك الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية وعن نسبة الأرباح والخسائر لكن نسبة الموافقة انخفضت في مدى الإفصاح عن الامتيازات التي تتمتع بها الشركة أو منتجاتها والإفصاح عن الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة وفي درجة الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية التي تهم الفئات الخارجية والإفصاح عن أي براءات إختراع أو حقوق امتياز يتم الحصول عليها من قبل الشركة، وضعفت درجت الموافقة في كون الإفصاح المحاسبي افساحاً عادلاً ومتوازناً لكافة المستثمرين، وهذا يدل على أن درجة الإفصاح غير كافية لرفع مستوى كفاءة السوق المالي الفلسطيني، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة صالح وفريدة في أن الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية إحدى العوامل التي تدعو إلى ضرورة الأخذ بها لتطوير الأسواق المالية ورفع مستوى كفاءتها.

- اختبار الفرضية الرابعة:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية وتأثيره على كفاءة السوق ".

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (16).

الجدول التالي يبين آراء عينة الدراسة في فقرات المجال الرابع مرتبة حسب المتوسط الحسابي النسبي كما يلي:

جدول رقم 3: المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الرابع

الرتبة	القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي	المتوسط الحسابي	الفقرة
3	*0.000	7.94	84.44	4.22	1. تعمل إدارة السوق على تسهيل عمليات التداول.
12	*0.000	5.47	75.00	3.75	2. توفر إدارة السوق الاتصالات بين البائعين والمشتريين.
13	*0.000	5.69	74.72	3.74	3. تقوم السوق بتشجيع الأفراد والمؤسسات على التعامل في بيع وشراء الأوراق المالية.
16	*0.000	5.53	72.78	3.64	4. تعمل إدارة السوق على إرشاد وتوجيه المستثمرين للاستثمار
6	*0.000	6.82	78.89	3.94	5. إجراءات العمل في السوق سهلة ومساعدة للمتعاملين.
15	*0.000	5.25	73.33	3.67	6. يعمل السوق على تشجيع إنشاء شركات جديدة.
5	*0.000	5.91	79.15	3.96	7. تتوفر لدى السوق الإمكانيات والتقنيات المتطورة لتسيير عملية التداول وعرض أوامر تنفيذ الصفقات.
2	*0.000	7.62	84.57	4.23	8. يقوم السوق بإصدار النشرات والتقارير التي تشتمل على جميع المعلومات المتعلقة بأسعار الأسهم وأحجام التداول وكافة البيانات اللازمة للمستثمرين.
1	*0.000	8.00	85.56	4.28	9. تفرض أنظمة السوق ضرورة توفر عناصر الإفصاح العادل على الشركات.
18	*0.000	3.67	70.00	3.50	10. تعمل إدارة السوق على حماية المستثمر من التلاعب والاستغلال.
9	*0.000	6.28	77.22	3.86	11. تعمل إدارة السوق على توفر عناصر الشفافية في عمليات تداول

10	*0.000	5.47	76.67	3.83	تعمل إدارة السوق بحياديته وتتعامل مع المعلومات بدرجة متوازنة وفي الوقت المناسب.
7	*0.000	6.86	78.33	3.92	إدارة السوق لها القدرة على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.
11	*0.000	5.71	75.56	3.78	يوجد تشريعات وقوانين تنظم أداء السوق، قادرة على مواكبة التطورات والتغيرات الاقتصادية.
7	*0.000	6.72	78.33	3.92	تحرص إدارة السوق على كسب ثقة المستثمرين في أدائها.
14	*0.000	4.41	74.44	3.72	تفرض إدارة السوق عقوبات ضد الجهات التي تنشر معلومات مالية مضللة أو تخفي معلومات ضرورية.
3	*0.000	7.88	84.44	4.22	توفر إدارة السوق معلومات دقيقة حول الأسعار وحجم عمليات التداول التي تتم في السوق.
17	*0.000	4.30	71.94	3.60	يتوافر لدى السوق وسطاء وخبراء قادرين على تقديم النصح والإرشاد والخدمات للمتعاملين في السوق.
	*0.000	7.60	77.51	3.88	جميع فقرات المجال معاً

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

1 - المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة " تفرض أنظمة السوق ضرورة توفر عناصر الإفصاح العادل على الشركات " يساوي 4.28 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 85.56%، قيمة اختبار الإشارة 8.00 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

2 - المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة " يقوم السوق بإصدار النشرات والتقارير التي تشتمل على جميع المعلومات المتعلقة بأسعار الأسهم وأحجام التداول وكافة البيانات اللازمة للمستثمرين " يساوي 4.23 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 84.57%، قيمة اختبار الإشارة 7.62 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

3 - المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " تعمل إدارة السوق على تسهيل عمليات التداول " يساوي 4.22 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 84.44 %، قيمة اختبار الإشارة 7.94 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

4 - المتوسط الحسابي للفقرة السابعة عشر " توفر إدارة السوق معلومات دقيقة حول الأسعار وحجم عمليات التداول التي تتم في السوق " يساوي 4.22 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 84.44 %، قيمة اختبار الإشارة 7.88 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

5 - المتوسط الحسابي للفقرة السابعة " تتوفر لدى السوق الإمكانيات والتقنيات المتطورة لتسيير عملية التداول وعرض أوامر تنفيذ الصفقات " يساوي 3.96 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.15 %، قيمة اختبار الإشارة 5.91 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

6 - المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " إجراءات العمل في السوق سهلة ومساعدة للمتعاملين " يساوي 3.94 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.89 %، قيمة اختبار الإشارة 6.82 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

7 - المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشر " إدارة السوق لها القدرة على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب " يساوي 3.92 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.33 %، قيمة اختبار الإشارة 6.86 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة

إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

8 - المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة عشر " تحرص إدارة السوق على كسب ثقة المستثمرين في أدائها " يساوي 3.92 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.33 %، قيمة اختبار الإشارة 6.72 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

9 - المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشر " تعمل إدارة السوق على توفر عناصر الشفافية في عمليات تداول الأوراق المالية " يساوي 3.86 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.22 %، قيمة اختبار الإشارة 6.28 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

10 - المتوسط الحسابي للفقرة الثانية عشر " تعمل إدارة السوق بحيادية وتتعامل مع المعلومات بدرجة متوازنة وفي الوقت المناسب " يساوي 3.83 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.67 %، قيمة اختبار الإشارة 5.47 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

11 - المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة عشر " يوجد تشريعات وقوانين تنظم أداء السوق، قادرة على مواكبة التطورات والتغيرات الاقتصادية " يساوي 3.78 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.56 %، قيمة اختبار الإشارة 5.71 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن

متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

12 - المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " توفر إدارة السوق الاتصالات بين البائعين والمشتريين " يساوي 3.75 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.00 %، قيمة اختبار الإشارة 5.47 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

13 - المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " تقوم السوق بتشجيع الأفراد والمؤسسات على التعامل في بيع وشراء الأوراق المالية " يساوي 3.74 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.72 %، قيمة اختبار الإشارة 5.69 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

14 - المتوسط الحسابي للفقرة السادسة عشر " تفرض إدارة السوق عقوبات ضد الجهات التي تنشر معلومات مالية مضللة أو تخفي معلومات ضرورية " يساوي 3.72 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.44 %، قيمة اختبار الإشارة 4.41 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

15 - المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " يعمل السوق على تشجيع إنشاء شركات جديدة " يساوي 3.67 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.33 %، قيمة اختبار الإشارة 5.25 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

16 - المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " تعمل إدارة السوق على إرشاد وتوجيه المستثمرين للاستثمار بالأوراق المالية " يساوي 3.64 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72.78 %، قيمة اختبار الإشارة 5.53 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

17 - المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة عشر " يتوافر لدي السوق وسطاء وخبراء قادرين على تقديم النصح والإرشاد والخدمات للمتعاملين في السوق " يساوي 3.60 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.94 %، قيمة اختبار الإشارة 4.30 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

18 - المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة " تعمل إدارة السوق على حماية المستثمر من التلاعب والاستغلال " يساوي 3.50 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 70.00 %، قيمة اختبار الإشارة 3.67 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

من الجدول السابق يتضح أن المتوسط الحسابي يساوي 3.88 أي أن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 77.51 %، قيمة اختبار الإشارة 7.60 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " أداء إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، وبذلك يتم التحقق من صحة الفرضية الرابعة والفاصلة:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية وتأثيره على كفاءة السوق ".

نستخلص مما سبق بأن إدارة السوق تقوم بإصدار النشرات والتقارير التي تشتمل على معلومات تتعلق بأسعار الأسهم وأحجام التداول وكافة المعلومات اللازمة للمستثمرين وتعمل على تسهيل عمليات التداول في السوق، وقد كانت الموافقة على ذلك بدرجة عالية جداً، إلا أنها إنخفضت في قياس مدى توفر الامكانيات والتقنيات المتطورة لتسيير أعمال السوق وفي مدى سهولة إجراءات العمل في السوق بالنسبة للمتعاملين، وكذلك في قدرة إدارة السوق على إتخاذ القرارات في الوقت المناسب وفي مدى توفر عناصر الشفافية في عمليات تداول الأوراق المالية ومدى حيادية إدارة السوق في التعامل مع المعلومات المقدمة من قبل الشركات.

وقد زادت درجة الموافقة في الانخفاض من قبل أفراد العينة عند إختبار مدى توافر تشريعات وقوانين تنظم أداء السوق وفي دور السوق في التواصل مع البائعين والمشتريين، وفي فرض إدارة السوق عقوبات ضد الجهات التي تنشر معلومات مالية مضللة ومدى توافر وسطاء وخبراء قادرين على تقديم خدمات للمستثمرين وفي دور إدارة السوق في حماية المستثمر من التلاعب والاستغلال، كل ذلك يؤكد أن مستوى أداء إدارة سوق فلسطين المالي مازال محدوداً حيث لم يرقى للمستوى المرتفع من الكفاءة، وهذا يتفق مع نتائج دراسة زعرب حول قيام إدارة السوق المالي الفلسطيني ببعض وظائفه مثل تسهيل عمليات التداول ونشر المعلومات الحقيقية عن التداول بينما لا يقوم البعض الآخر بذلك.

جميع المجالات معاً النتيجة بصورة عامة:

" تؤثر جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **0.05** على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية ".

من خلال جميع فقرات الاستبانة، تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (17)، المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبانة يساوي 3.86 (الدرجة الكلية من 5)

أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.16 %، قيمة اختبار الإشارة 6.72 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر جميع فقرات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لجميع فقرات الاستبانة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على جميع فقرات الاستبانة، بمعنى أنه يوجد علاقة إرتباطية بين جودة المعلومات المحاسبية وبين مستوى كفاءة سوق فلسطين الأوراق المالية، سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين في إتخاذ قراراتهم الاستثمارية ومن جانب آخر تأثيرها على أسعار وعوائد الأوراق المالية وتأثيرها كذلك على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة قيطيم ومبارك وبوشوشة وجلياتي وخلييل محمد في وجود علاقة بين تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبين تنشيط حركة سوق الأوراق المالية.

جدول رقم 4: المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لجميع فقرات الاستبانة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي	المتوسط الحسابي	الفقرة
*0.000	6.72	77.16	3.86	جميع فقرات الاستبانة

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

في ضوء الإطار النظري والعملي ونتائج الدراسة التي أجريت على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم والتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تشكل مصدراً رئيساً للمستثمرين في السوق عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

2- تساهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية في القدرة على توفير الجهد والوقت وسرعة في أداء عمل إدارة السوق المالي.

3- هناك معلومات مالية غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرار المستثمرين وبالتالي تؤثر على حجم التداول في سوق فلسطين المالي.

4- إن درجة الثقة بالمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم والتقارير المالية غير كافية لجذب المستثمرين مما يؤثر على حجم الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية.

5- إن درجة الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم والتقارير المالية للشركات المدرجة غير كافية لتعزيز كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية.

6- ما زال سوق فلسطين للأوراق المالية بحاجة إلى تطوير امكانياته وتقنياته لمواكبة التغيرات العالمية.

7- إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية لا يتعامل بحيادية مع المعلومات ولا يعمل على حماية المستثمرين من التلاعب بالدرجة التي تمكنه من كسب ثقة المستثمرين مما ينعكس على حجم التداول في السوق.

8- يحتاج السوق إلى وسطاء وخبراء لديهم الخبرة الكافية لتقديم النصح والخدمات الفنية والمالية للمستثمرين وكسب مستثمرين جدد.

ثانياً: التوصيات:

- 1- ضرورة قيام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمراعاة توافر متطلبات خصائص جودة المعلومات المحاسبية عند إعدادها القوائم والتقارير المالية المرحلية والسنوية.
- 2- ضرورة تقديم معلومات محاسبية ذات درجة عالية من المصداقية والموضوعية لزيادة إمكانية الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية وبالتالي كسب ثقة المتعاملين في السوق المالي الفلسطيني.
- 3- ضرورة إلزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بنشر كافة المعلومات المالية وفي الوقت المحدد لذلك.
- 4- العمل على زيادة مستوى الإفصاح الكافي والعادل وتوفيرها لجميع المستثمرين على حد سواء حتى لا يتمكن البعض من تحقيق أرباح غير عادية على حساب غيرهم.
- 5- بذل الجهود اللازمة من قبل ادارة السوق للحد من المضاربات ومنع الممارسات غير المشروعة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- 6- العمل على توسيع دائرة عمل السوق بما يسمح بإدخال مجموعة من الأدوات المالية الجديدة غير الموجودة في السوق المالي الفلسطيني.
- 7- ضرورة فرض عقوبات على الشركات التي لم تلتزم باللوائح والقوانين التي تفرضها إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية.
- 8- عقد دورات تدريبية فنية بالتعاون بين إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية والوسطاء لتطوير كفاءة المتعاملين في السوق.
- 9- العمل على تحديث الإجراءات الرقابية والادارية لمتابعة أداء كل من الشركات المدرجة في السوق، الى جانب تطوير أداء ادارة السوق نفسها.

الدراسات المستقبلية المقترحة:

توصي الباحثة بإجراء المزيد من الدراسات حول :

1- أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على قرار المستثمرين.

2- مدى إلتزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

3- مدى ملائمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرارات المستثمرين في فلسطين.

المراجع

الكتب العربية :

- 1 - أبو المكارم وصفي، " دراسات متقدمة في المحاسبة المالية "، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، الطبعة الثانية،(2004).
- 2 - الدهراوي كمال، " تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار "، الدار الجامعية، الاسكندرية،(2001).
- 3 - الشبلي طارق، الشبلي محمد، " مقدمة في الأسواق المالية والنقدية "، المكتبة الوطنية، عمان، الطبعة الأولى،(2000).
- 4 - آل شبيب دريد، " مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة "، دار المسيرة للنشر، عمان، الطبعة الثانية،(2009).
- 5 - العيسى ياسين، " أصول المحاسبة الحديثة "، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة،(2003).
- 6 - الفداغ فداغ، " المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول "، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الطبعة الثانية،(2002).
- 7 - المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، " المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية "،(2001).
- 8 - الناغي محمود السيد، " دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية "، المكتبة العصرية، القاهرة،(2002).
- 9 - بني هاني حسن، " الأسواق المالية-طبيعتها-تنظيمها-أدواتها المشتقة "، دار الكندي، عمان، الطبعة الأولى،(2002).
- 10 - جمعة أحمد حلمي، العريبي عصام، الزعبي زياد، " نظم المعلومات المحاسبية-مدخل تطبيقي معاصر "، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،(2003).
- 11 - هيني فان جريونينج، ترجمة طارق حماد، " معايير التقارير المالية الدولية- دليل التطبيق "، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،(2006).
- 12 - حماد طارق، " تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان "، الدار الجامعية، الاسكندرية،(2006).

- 13 حماد طارق، " التقارير المالية "، الدار الجامعية، الإسكندرية،(2005).
- 14 حنان رضوان حلوة، " مدخل النظرية المحاسبية "، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،(2004).
- 15 حنفي عبد الغفار، " بورصة الأوراق المالية-أسهم-سندات-وثائق الاستثمارات-الخيارات "، دار الجامعة الجديدة للنشر،(2003).
- 16 يونس محمود، مبارك عبد النعيم، الوصال كمال، " نقود وبنوك وأسواق مالية "، الدار الجامعية، الاسكندرية،(2004).
- 17 رمضان زياد، " مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي "، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الرابعة،(2007).
- 18 لطفي أمين، " نظرية المحاسبة "، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية،(2006).
- 19 مطر محمد عطية، السويطي موسى، " التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس والعرض والإفصاح "، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،(2008).
- 20 مطر، محمد، "إدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العملية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،(1999).
- 21 معروف هوشيار، " الاستثمارات والأسواق المالية "، دار صفاء للنشر، عمان، الطبعة الأولى،(2009).

المجلات والدراسات :

- 1 أبو حشيش خليل، " دور المعلومات المنشورة في التنبؤ بأسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية "، مجلة البصائر، جامعة البترا، الأردن، المجلد 7، العدد 2،(2003).
- 2 أبو نصار محمد، الذنبيات علي، " أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية "، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 32 ، العدد 1 ،(2005).

- 3 أحمد زغدار، محمد سفير، " خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية "، مجلة الباحث، العدد السابع،(2010).
- 4 الداعور جبر، عابد محمد، " أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية "، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة ، المجلد السابع عشر، العدد الأول،ص809،يناير(2009).
- 5 آل شبيب دريد، الجبوري عبد الرحمن، " أهمية تطوير هيئة الرقابة على الأوراق المالية لرفع كفاءة السوق المالي "، المؤتمر العلمي الرابع(الريادة والإبداع)، جامعة فيلادلفيا،15-2005/3/16.
- 6 جليلاتي محمد، " دور الإفصاح في صنع القرار الاستثماري في سوق دمشق للأوراق المالية "، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، أيار،(2009).
- 7 خضر حسان، "تحليل الأسواق المالية"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة جسر التنمية، العدد السابع والعشرون، مارس(2004).
- 8 خليل عطاالله، " دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية "، المؤتمر العلمي الرابع ، جامعة فيلادلفيا ، 15-2005/3/16.
- 9 خليل محمد، " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية "، جامعة الملك خالد، كلية اللغة العربية والعلوم الإجتماعية والإدارية، قسم المحاسبة،(بدون تاريخ).
- 10 زيود لطيف، الرضا عقبة، لايقة رولا، " الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) - حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري "، مجلة جامعة تشرين، المجلد الثامن والعشرون، العدد2،(2006).
- 11 سامي مجدي، " نحو إطار مرجعي لتقويم جودة المعلومات المحاسبية "، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، الجزء الأول،(2000).
- 12 صالح مفتاح، فريدة معارفي، " متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية - دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها "، مجلة الباحث، جامعة محمد خضير، الجزائر، العدد7،(2010).

- 13 عبد الصادق أسامة، " نموذج مقترح لتطوير منهجية قياس معايير جودة المعلومات المحاسبية في ضوء فلسفة المنطق الغامض "، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 65،(2005).
- 14 عبد ربه محمود، " العلاقة بين تقارير مراقبي الحسابات وكفاءة الأسواق المالية "، الملتقى الثاني لسوق رأس المال الفلسطيني، مؤسسة عبد الحميد شومان، تشرين الثاني(2009).
- 15 قيطم حسان، مكية نغم، " دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد الأول، العدد 29،(2007).
- 16 هبارك بوعشة، بوشوشة هبة، " دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية "، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء، الأردن، 3-5 نوفمبر(2009).
- 17 هرعي عبد الرحمن، " دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد 2،(2006).
- 18 خجم أنور، " مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية "، دراسة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة،(2006).
- 19 هاتف مجيد، الزبيدي فراس، " مدى فهم واستخدام المعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين الأفراد في سوق بغداد للأوراق المالية "، مجلة جرش للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الثاني،(2000).
- 20 www.p-s-e.com سوق فلسطين للأوراق المالية، نظام الإفصاح، كانون الثاني (2007).تمت زيارتها 22-06-2010
- 21 www.p-s-e.com سوق فلسطين للأوراق المالية، نظام الإدراج، كانون الثاني (2007).تمت زيارتها 22-06-2010

- 1- Belkaoui Ahmed riahi , accounting theory , 5th ed. australia: thomson learning, inc.(2004).
- 2- Charles Horngren, Gary Sundem, Introduction to financial accounting , Fourth edition, Prentice Hall.
- 3- EL-Gazzar Samir, predisclosure information and institutional ownership, Across-sectional examination of market revaluations during earnings announcement periods, the accounting review , vol.73,No.1,pp.119-129,January(1998).
- 4- Financial Accounting Standards Board, statements of financial accounting concepts , john wiley&sons,Inc, No2,(2003).
- 5- Hadi Mahdi, Review of Capital Market Efficiency - Some Evidence from Jordanian Market, International Research Journal of Finance and Economics, p13-27, Publishing, Inc. (2006).
- 6- Iatridis George, Accounting disclosure and firms' financial attributes: Evidence from the UK stock market, International Review of Financial Analysis ,p219–241(2008).
- 7- Lambert Richard, Christian Leuz, Verrecchia Robert E., Accounting Information, Disclosure, and the Cost of Capital, Journal of Accounting Research, Vol. 45, Pages 385-420(2007).
- 8- Pilbeam Keith, Finance and financial markets , Macmillan press LTD, London, (1998).
- 9- Ping Yang Gao Keynesian Beauty Contest, Accounting Disclosure, and Market Efficiency, Journal of Accounting Research Vol. 46 No. 4 September (2008).
- 10-Romney Marshall, Steinbart Paul, Accounting information systems , Tenth edition, Prentice Hall, New Jersey(2005).